جامعة غرداية – الجزائر –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

فعالية السياسة المالية في التخفيف من مشكلة البطالة في الجزائر

دراسة حالة منحة البطالة غرداية(2021 ـ 2024)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير فرع علوم مالية ومحاسبة

تخصص مالية المؤسسة

من إعداد الطالب:

بن لخديم نور الدين

تحت إشراف الأستاذ:

د. رواني بوحفص

لقب واسم الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. بوخاري عبد الحميد	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
أ.د. رواني بوحفص	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا مقررا
أ.د. بن ساحة علي	أستاذ	جامعة غرداية	عضوًا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة غرداية – الجزائر –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

فعالية السياسة المالية في التخفيف من مشكلة البطالة في الجزائر

(دراسة حالة منحة البطالة غرداية2021_2024)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير فرع علوم مالية ومحاسبة

تخصص مالية المؤسسة

من إعداد الطالب:

بن لخديم نور الدين

تحت إشراف الأستاذ:

د. رواني بوحفص

لقب واسم الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. بوخاري عبد الحميد	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
أ.د. رواني بوحفص	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا مقررا
أ.د. بن ساحة علي	أستاذ	جامعة غرداية	عضوًا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على اشرف خلق الله، محمد بن عبد الله ، المبعوث رحمة للعالمين، احمد الله حمدا كثيرا يليق بقدرته على توفيقه لي لإتمام هذا العمل، و انجاز مذكرتي للتخرج ونيل شهادة الماستر في تخصص مالية المؤسسة.

أهدي هذا العمل إلى والدي العزيزين على كل ما قدموه وما يقدموه في سبيل نجاحي، سائلا المولى عزوجل ان يبارك في أعمارهم، كما اهديه إلى زوجتي الكريمة وبناتي الر ائعات (سماح، اقبال، احسان، بثينة)، الى إخوتي وأخو اتي كل باسمه (ها)، الى زملاء الدفعة، الى مهدي باب جريد، سوداني عكاشة، اللذان ر افقاني في كتابة هذه المذكرة، ولا يمكن أن أنسى فضل أستاذي المشرف الدكتور: رو اني بوحفص، الى كل من أعانني ولو بكلمة طيبة مشجعة، إلى كل أساتذة الماستر2 تخصص مالية المؤسسة دفعة سنة 2024.

إليكم جميعا اهدي هذا العمل.

بن لخديم نور الدين

rawpixel

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا يشكر الله من لا يشكر الناس

الحمد الله على احسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه، أحمده حمدا كثيرا يليق بمقامه على توفيقه لي لاتمام هذه المذكرة.

أتقدم بشكري الجزيل إلى والديا الكريمين، الذين بفضلهما تعلمت ونجحت وعملت، إلى من وقفت إلى جانبي زوجتي الفاضلة، إلى من لا تكفي هذه السطورلشكره، مشرفي وأستاذي وزميلي الدكتورو اني بوحفص، الذي ر افقني بتوجيهاته العلمية والتي ساهمت بشكل كبيرفي اتمام هذه المذكرة، إلى السيد رئيس الفرع الولائي للتشغيل السيد: صباح يونس، ورئيس مصحلة الاحصاء السيد: بن قايد الزيغم اللذان تعاونا معي أثناء المقابلة التي أجريتها معهما حول منحة البطالة في الولاية، إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، إلى كل زميلات، زملاء الدفعة، إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجازهذا العمل.

ربي أوزعني أن أشكرنعمتك التي أنعمت عليا وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه.

بن لخديم نور الدين

ملخص الدراسة:

الملخص بالعربية:

تعتبر السياسة المالية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة للتحكم في اقتصادها الوطني، إذ أننا نهدف من وراء هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية السياسة المالية في التخفيف من مشكلة البطالة في الجزائر، من خلال إبراز أهم أدواتها المتمثلة في الإنفاق العام، السياسة الضريبية والعجز الموازني.

وقد آخذنا كنموذج للدراسة منحة البطالة بالفرع الولائي للتشغيل بغرداية كأحد البرامج التشغيلية التي من شانها التخفيف من مشكلة البطالة في الولاية، وتوصلت دراستنا إلى ذلك ، إلا إن هذا الأمر غير كاف نظرا لاعتمادها على أرصدة مالية غير مستقرة، مهددة بالانخفاض بسبب اعتمادها على أصول مالية ريعية.

الكلمات المفتاحية: سياسة مالية، بطالة ، منحة بطالة ، نمو اقتصادي، سياسة ضريبية، عجز موازني، تضخم ، إنفاق عام.

Abstract:

The fiscal policy is considered as one of the state’s tool . It can control the management of the National economy.Through this study,we aim to know the extent of the effectiveness of this policy in order to reduce the problem of unemployment in Algeria by highlighting its most important tools,which are the public spending,taxes policy and budget deficities.So we take the unemployment grant study at the state branch of employment in Ghardaia as an example to reduce the unemployment problem in this state.

Therefore we find that the fiscal policy can play a great role in reducing the unemployment degrees thanks to its tools , but it is not enough because of the unstable financial balances, that are threatened to decrease at any moment due to the rentier incommings to the state budget through the oil sale and production.

Keywords : Fiscal /Financial policy , Unemployment,unemployment grant, economic growth, Taxes policy, budget deficities, inflation, public spending.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول والأشكال	
قائمة الاختصارات والرموز	
مقدمة	أ – ز
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية ومشكلة البطالة	**10**
المبحث الأول:التحليل الاقتصادي لمشكلة البطالة	**10**
المطلب الأول: البطالة والتوازن الاقتصادي الداخلي	**10**
المطلب الثاني :البطالة في النظريات الاقتصادية	**38**
المطلب الثالث:البطالة في ظل السياسة الاقتصادية	**43**
المبحث الثاني : دور السياسة المالية في التخفيف من مشكلة البطالة	**48**
المطلب الأول: مفهوم وأدوات السياسة المالية	**48**
المطلب الثاني: استخدامات السياسة المالية في التخفيف من أثار البطالة	**54**
المطلب الثالث: واقع التشغيل في الجزائر	**55**
المبحث الثالث: تحليل الدراسات السابقة للبطالة والسياسة المالية	**63**
المطلب الأول: الدراسات السابقة للسياسة المالية والبطالة باللغة المحلية	**63**
المطلب الثاني : الدراسات السابقة للسياسة المالية والبطالة باللغة الأجنبية	**67**

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة	**70**
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لمنحة البطالة بولاية غرداية (2021 - 2024)	**76**
المبحث الأول : الوكالة الوطنية للتشغيل تعريفها ودورها	**76**
المطلب الأول : تعريف الوكالة الوطنية للتشغيل وهيكلها التنظيمي	**76**
المطلب الثاني: أهداف ومهام الوكالة الوطنية للتشغيل	**80**
المبحث الثاني: برامج الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM	**83**
المطلب الأول: جهاز المساعدة على الإدماج المهني **DAIP**	**83**
المطلب الثاني: جهاز منحة البطالة في الفرع الولائي للتشغيل غرداية	**85**
المبحث الثالث: منحة البطالة وأثرها على سوق الشغل في ولاية غرداية	**89**
المطلب الأول :عرض وتحليل بيانات المقابلة	**90**
المطلب الثاني : تحليل الأجوبة واستخلاص نتائج المقابلة	**92**
الخاتمة	**106**
قائمة المصادر والمراجع	**112**
الملاحق	

فهرس الجداول، الأشكال والملاحق

فهرس الجداول والأشكال

الرقم	قائمة الجداول	الصفحة
01	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2019 - 2023	57
02	دراسة سيرين مومني ، هاجر رضوان،فاطمة عتيقة رحمها الله	63
03	دراسة مصعب بزاف	64
04	دراسة كفية قسميوري	65
05	دراسة Oba Gori Joseph	67
06	دراسة Shadi Saraireh	68
07	دراسة Kareem ObayesHassanAl-Azzawi, Hussein Abbas husseinAl-Shamri Huda Abdulredha Ali 2020	69
08	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات باللغة العربية	70
09	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات باللغة الأجنبية	71
10	يمثل أعضاء المقابلة	90
11	يمثل أجوبة وتحليل على السؤال الأول .	93
12	يمثل أجوبة وتحليل على السؤال الثاني .	94
13	يمثل أجوبة وتحليل على السؤال الثالث .	95
14	يمثل أجوبة وتحليل على السؤال الرابع .	96
15	يمثل أجوبة وتحليل على السؤال الخامس .	97
16	يمثل أجوبة وتحليل على السؤال السادس .	98
17	يمثل أجوبة وتحليل على السؤال السابع .	99

18	يمثل أجوبة وتحليل على السؤال الثامن .	100
19	يمثل أجوبة وتحليل على السؤال التاسع .	101
20	يمثل أجوبة وتحليل على السؤال العاشر .	101

الرقم	قائمة الأشكال	الصفحة
01	تحديد الأسعار عبر آلية العرض والطلب	27
02	التضخم الناتج عن الطلب	31
03	التضخم الناتج عن التكاليف	33
04	تضخم التكاليف مع محاولة الحفاظ على معدل إنتاج مرتفع	34
05	العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للكلاسيك	39
06	العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للتحليل الكينزي	40
07	منحنى فيليبس	41
08	العوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية	62
09	يمثل المهام الأساسية للوكالة الوطنية للتشغيل	82
10	يمثل أنواع عقود الادماج المهني:	84
11	يمثل نسب البطالة في الولاية في السنوات من 2018 إلى 2023.	95
12	يمثل المستوى الدراسي لعدد المستفيدين من منحة البطالة في الولاية	98

قائمة المختصرات

ANEM	الوكالة الوطنية للتشغيل
NESDA	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
CNAC	الصندوق الوطني للتامين عن البطالة
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
DAS	برنامج عقود ما قبل التشغيل تابع لمديرية النشاط الاجتماعي
OPEC	منظمة الدول المصدرة للنفط
DAIP	جهاز المساعدة على الادماج المهني
CID	عقود ادماج حاملي الشهادات الجامعية والتقنيين السامين
CIP	عقود الادماج المهني الخاصة بخريجي مراكز التكوين المهني والتمهين
CFI	عقود تكوين _إدماج
CNAS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الاجراء
CNR	الصندوق الوطني للتقاعد
CASNOS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الغير الاجراء

مقـــدمة

أ. توطئة :

تحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين السياسات الأخرى، نظرا للدور الذي تقوم به والذي يعتبر أداة للتحكم في إدارة الاقتصاد الوطني، عن طريق أدواتها الفعالة التي تعد من أهم أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق التنمية، وحلحلة المشاكل التي من شأنها أن تعيق الاستقرار الاقتصادي، ونجد انه من بين أهم المشاكل التي تؤرق الحكومات في العالم سواء المتخلف أو المتطور مشكلة البطالة، كونها تؤثر تأثيرا كبيرا وعميقا على الوضع الاقتصادي ،اذ ان معدلات البطالة المرتفعة تعبر عن تدهور الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى ارتباط هذه المشكلة بالجانب الاجتماعي والاقتصادي، كتدني المداخيل وانتشار الفقر وقصور الإنتاجية مما يترتب عليه مألات أخرى خارجية، لذلك اتجه العديد من الاقتصاديين لدراسة هذه الظاهرة محاولة منهم التخفيف منها أو الحد من انتشارها.

فهي إحدى القضايا الرئيسية التي تواجه المجتمع بل وتنال اهتماما واسعا على المستويين النظري والتطبيقي، نظرا لأهميتها، فلا تكاد تخلو البرامج الحكومية من محاولة التخفيف منها باستعمال حزمة من السياسات ومن أهمها السياسة المالية.

وقد تبنى الاقتصاد الجزائري منذ سنة 2000 عدة برامج اقتصادية على غرار الإنعاش الاقتصادي، باستعمال سياسة مالية توسعية وهذا بزيادة الإنفاق العام وتقديم تحفيزات ضريبية من أجل خلق مناصب شغل، بالإضافة إلى برامج تشغيلية منذ سنة 2006 بداية بعقود ما قبل التشغيل ثم الإدماج المهني إلى منحة البطالة التي استحدثت في مارس 2022 بناء على قرار

رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، والذي تسعى من خلاله الدولة إلى التخفيف من مشكلة البطالة

ب. إشكالية الدراسة :

تكمن مشكلة البحث في التعرف على مدى فعالية السياسة المالية في التخفيف من مشكلة البطالة في الجزائر، باعتبار السياسة المالية إحدى الأدوات التي تعتمدها الحكومات من أجل حل المشاكل الاقتصادية، ومن بينها البطالة وعليه وبناء على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى فعالية السياسة المالية في التخفيف من مشكلة البطالة في الجزائر؟

جـ.الأسئلة الفرعية: وبغرض دراسة الإشكالية الرئيسية يمكننا تقسيمها إلى إشكاليات فرعية وهي:

- ما هو واقع التشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- ما هي البرامج التشغيلية التي اعتمدتها الدولة من أجل التخفيف من مشكلة البطالة؟
- ماذا نقصد بمنحة البطالة وما أثرها على سوق الشغل في ولاية غرداية؟

د.فرضيات الدراسة : من اجل الإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1) واقع التشغيل في الجزائر، واقع معقد نظرا لنسبة الشباب المرتفعة في المجتمع، مما يصعب من إمكانية الحد من البطالة وإن كانت هناك جهود معتبرة تصب في هذا الإطار.

2) توجد عدة برامج تشغيلية قامت بها الدولة، من بينها برنامج الإدماج المهني و برنامج منحة البطالة، من اجل مكافحة ظاهرة البطالة و محاولة التقليل من معدلاتها.

3) منحة البطالة كإحدى البرامج التشغيلية كان لها اثر ايجابي على سوق الشغل، بل وساهمت في التقليل من معدلات البطالة وسط الشباب خلال مدة استخدامها، كما انها أظهرت نجاعتها نسبيا.

هـ. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى :

- تحليل أدوات السياسة المالية و معرفة دورها في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر.
- الوقوف على واقع التشغيل في الجزائر.
- معرفة أثر البرامج التشغيلية التي أقرتها الدولة من أجل التخفيف من البطالة.
- معرفة مدى تأثير منحة البطالة على معدلات البطالة في ولاية غرداية.
- إيجاد العلاقة بين الإنفاق الحكومي كأحد أدوات السياسة المالية مع البطالة.

و. أهمية الدراسة:

تكتسي دراستنا هاته أهمية بالغة وحساسة، والمتعلقة بمدى فعالية السياسة المالية في التخفيف من مشكلة البطالة في الجزائر والتي تكمن في الاعتبارات التالية:

- جاءت الدراسة لتبرز الواقع الحقيقي للتشغيل في الجزائر، وتحليله ومعرفة أسباب وجود معدلات بطالة بأرقام متذبذبة وجب قراءتها بتمعن، وإيجاد حلول لها وذلك بتطبيق سياسة مالية توسعية، وإنشاء برامج تشغيلية ملائمة يمكنها من احتواء ظاهرة البطالة والتقليل من معدلاتها.
- المشاكل الاقتصادية العالمية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، الغير بعيد عن محيط إقليمي هش، بسبب الأزمات وآخرها أزمة كورونا وما سببتها من مشاكل اقتصادية بسبب الإغلاق، مما زاد من تفاقم مشكلة البطالة، رغم اتخاذ الدولة لعدة إجراءات حمائية لأصحاب المصانع والمؤسسات، واستحداث منحة البطالة كأحد البرامج التشغيلية من أجل كبح ارتفاع معدلات البطالة خاصة في أوساط الشباب.

ز. **مبررات اختيار الموضوع :** تختلف أسباب اختيار الموضوع، بين ماهو ذاتي متعلق بالطالب الباحث وما هو موضوعي بحث ويمكن طرحها كما يلي:

مبررات ذاتية:

- ارتباط موضوع البحث بميدان العمل الشخصي في التشغيل بالوكالة الوطنية للتشغيل.

- تماشي موضوع بحثي مع دراستي في شهادة الليسانس تخصص مالية، مما شجعني على مواصلة البحث فيه أكثر.

مبررات موضوعية:

- الحاجة إلى البحث في موضوع البطالة الذي يعتبر احد المواضيع التي تلقى اهتماما كبيرا من طرف الباحثين من اجل إيجاد حلول ناجعة له باستعمال أدوات السياسة المالية .
- استحداث منحة البطالة كأحد البرامج التي تعول عليها الدولة لتهدئة الجبهة الاجتماعية و الوصول من وراء ذلك الى الهدف الرئيسي وهو التقليل من معدلات البطالة.

حـ .حدود الدراسة:

1. حدود مكانية: تمت الدراسة على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل بشكل عام والفرع الولائي للتشغيل بغرداية بشكل خاص.

2. حدود زمنية: تمت الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة بين سنة 2021 الى غاية سنة 2024.

3. حدود بشرية: ركزت الدراسة على الإطارات المسؤولة عن منحة البطالة بالفرع الولائي للتشغيل بغرداية.

ط. منهجية الدراسة وألادوات المستخدمة:

بغية تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية، حيث تم التطرق إلى الأدبيات المتعلقة بالسياسة المالية والبطالة، كما تم عرض أهم الدراسات السابقة الخاصة بالموضوع محل الدراسة من اجل تحقيق نوع من الربط بين التراكم المعرفي(النظري) والعمل (التطبيقي)، وفي الدراسة الميدانية، تم اعتماد المنهج الإحصائي التحليلي من خلال أسلوب دراسة الحالة باستخدام أداتي المقابلة والملاحظة من اجل جمع البيانات.

ي.تقسيمات البحث:

من اجل معالجة موضوعنا المتعلق بـ **مدى فعالية السياسة المالية في التخفيف من مشكلة البطالة في الجزائر**، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، سبقناهم بمقدمة، وا نهيناها بخاتمة، اذ يحتوي الفصل الاول على ثلاث مباحث، كل مبحث يوجد به ثلاث مطالب، اما الفصل الثاني فيحتوي على ثلاث مباحث، كل مبحث يحتوي على مطلبين.

فالفصل الاول جاء تحت عنوان **الاطار النظري للسياسة المالية و مشكلة البطالة**، تم فيه التطرق الى مجموعة من المعارف النظرية للسياسة المالية والبطالة، بالإضافة الى دور السياسة المالية في التخفيف من مشكلة البطالة، مرورا بواقع التشغيل في الجزائر خلال الفترة محل

الدراسة، كما تم عرض بعض الدراسات السابقة باللغة المحلية واللغة الأجنبية التي عالجت الموضوع.

أما الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان **دراسة ميدانية لمنحة البطالة بغرداية (2021-2024)**، قمنا من خلال هذا الفصل باختبار فرضيات الدراسة عن طريق دراسة حالة الفرع الولائي للتشغيل بغرداية.

في الأخير ختمنا دراستنا بملخص واختبار للفرضيات التي طرحت في مقدمة البحث، فعرض للنتائج المتوصل إليها، ثم تقديم اقتراحات بناءا على النتائج المتحصل عليها.

ك.نموذج الدراسة:

المتغير المستقل: السياسة المالية

المتغير التابع: البطالة

ل.صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث ما يلي:

- كثرة مراجع السياسة المالية والبطالة واختلاف معلوماتها مما يصعب من عملية اختيار النقاط المراد البحث فيها.
- العامل الزمني وصعوبة التوفيق بين الجانب البحثي والجانب العملي .

الفصل الأول

تمهيد:

لقد استحوذت ظاهرة البطالة على جزء كبير من اهتمامات الاقتصاديين والباحثين في العالم، محاولة منهم لتفسيرها ومعرفة أسبابها، والبحث عن الحلول التي تمكن الحكومات من التصدي لها، وعليه يعد موضوع الحد من ظاهرة البطالة أحد أهم المواضيع التي يهتم بها واضعي السياسات الاقتصادية، وتلجأ الحكومات مباشرة للسياسة المالية كونها أهم السياسات من أجل التحكم في هذه الظاهرة باستعمال أدواتها.

وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الجوانب النظرية للسياسة المالية والبطالة، بالاضافة إلى واقع التشغيل في الجزائر في الفترة محل الدراسة.

المبحث الأول:التحليل الاقتصادي لمشكلة البطالة

ازداد الحديث عن مشكلة البطالة وأصبح يكتسي أهمية بالغة، لما تواجهه الأنظمة السياسية من تحديات جراء هذه الظاهرة المتفشية في اغلبها، والتي تحاول جاهدة إيجاد حلولا مناسبة لها مستعملة كل الأساليب التي من شانها التخفيف من حدتها والحيلولة دون تفاقمها، إذ يتطلب الأمر حلا متكاملا، يتم من خلاله تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تصب في مصلحة المواطن.

المطلب الأول: البطالة والتوازن الاقتصادي الداخلي:

لتحقيق التوازن الداخلي تسعى العديد من الدول إلى تحقيق أهداف معينة أهمها :

- **تخفيض نسبة البطالة**؛
- **تحقيق النمو الاقتصادي**؛
- **الحد من التضخم**؛

فتعتبر مواضيع النمو الاقتصادي، البطالة و التضخم من أهم المواضيع التي أخذت حيزا كبيرا في العقود الأخيرة، فاغلب الدول وان لم نقل جلها تطمح لتحقيق نموا اقتصاديا يساعدها على الخروج من الأزمات التي تتعرض لها والأوضاع المعيشية التي تلحق بشعوبها، وان العلاقة المتبادلة بين معدلات النمو والتشغيل تعتبر أهم عامل يمكننا من فهم كيفية التأثير على مشكلة البطالة .

1)ماهية البطالة وطرق قياسها:

1-1-مفهوم البطالة :

حسب المفهوم الاقتصادي:وهو وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة، أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد المتاحة.[1]

حسب سوق الشغل : معناها ينحصر بعنصر العمل ويقصد بها العاطلون عن العمل، حيث تشكل ظاهرة غير صحية في المجتمع نظرا لانعكاساتها السلبية في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وكذا السياسية.

حسب منظمات العمل الدولية : البطالة تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل، الراغبين في العمل والباحثين عن العمل لكنهم لم يجدونه، وذلك خلال فترة الاستناد ويقصد بها تلك الفترة التي تقاس بها البطالة وعادة ما تكون اسبوع او اسبوعين[2]

حسب الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر:

فيعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:[3]

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 15 و64 سنة.
- لا يملك ولا يجد عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، وتشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار اليازوري ،عمان، الأردن، 2007 ،ص 307.

[2] حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار اليسر للنشر والتوزيع ،عمان، 2010، ص 183 -184.

[3] كوثر زيادة، **واقع سياسات التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر حول المخطط الخماسي 2010-2014**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم البواقي 2017-2018، ص19.

- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

وبناءا على ما سبق يمكن تعريف البطالة على أنها الحالة التي تنبثق عن وجود أشخاص قادرين عن العمل ومؤهلين له وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد ،لكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع وعدم استغلال الموارد بشكل كفء .

1-2-طرق قياس البطالة:

تقاس البطالة عادة بما يسمى بمعدل البطالة حيث تهدف السياسة الاقتصادية في كل بلد إلى إبقاء هذا المعدل المنخفض قدر الإمكان .

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوى العاملة بالمجتمع عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية :[1]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشيطة}} \times 100$$

تتكون الفئة النشيطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون أي :

الفئة نشيطة =العاملون +العاطلون

[1]طارق فاروق الحصري، **الآثارالاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي**، الطبعة الأولى، مصر،2007 ،ص142.

أما نسبة مشاركة قوة العمل فهي قوة العمل كنسبة من السكان القادرين على العمل :

$$\text{نسبة مشاركة قوة العمل} = \frac{\text{قوة العمل}}{\text{عدد السكان القادرين}} \times 100$$

1-3-المقياس العالمي للبطالة :

وفقا لهذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين، يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة، وتعرف بأنها أعلى متوسط الإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع، وإذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار.[1]

1-4-أنواع البطالة :

لم تعد البطالة في تعريفاتها ومفهومها الاقتصادي يقتصر فقط على تعريف العاطل عن العمل هو الشخص الفاقد للعمل، بل تجاوز مفهوم البطالة إلى مستويات أوسع وأشمل بحيث تم تصنيف أنواع عديدة من البطالة مصنفة كالتالي :[2]

أ-البطالة الاحتكاكية :

وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل، وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا.

---

[1] مصطفى حيمور وآخرون ، **قياس وتحليل معدلات البطالة في الجزائر**، مجلة دفاتر اقتصادية ، د ع ، تاريخ النشر 12-12-2018.

[2] وليد ناجي الحيالي، **دراسة بحثية حول البطالة مقدمة إلى الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك**، 2008، ص12.

ب-البطالة الهيكلية :

وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى، فتحول الاقتصاد الكويتي مثلاً إلى اقتصاد نفطي أدى إلى فقدان الكثير من البحارة الكويتيون لوظائفهم البسيطة وبصورة شبه دائمة، إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة، والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.

ج-البطالة الدورية :

تعتبر البطالة الدورية بطالة إجبارية، ترتبط بتقلبات النشاط الاقتصادي أو ما يسمى دورة الأعمال الاقتصادية حيث تظهر في حالة الانكماش أو الركود، ذلك أنه عندما ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات يقوم أصحاب الأعمال بتسريح جزء من العمال، ويهتم الاقتصاديون وواضعو السياسات الاقتصادية بهذا النوع من البطالة لخطورته، محاولين دائما المحافظة على عدم تدني مستويات الإنتاج مع تحقيق مستويات ملائمة للنشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى عدم ظهور هذا النوع من البطالة أو التقليل من حدته.[1]

ولعل أنه من أشهر الأمثلة الاقتصادية على هذا النوع من البطالة ما حدث في و.م.أ 1929 وهو ما عرف بأزمة الكساد العظيم، حيث تعطل أكثر من 13 مليون عامل وما نسبته 25% من إجمالي القوة العاملة الأمريكية في ذلك الوقت.[2]

د-البطالة الموسمية :

تظهر بعض النشاطات الاقتصادية أو تزدهر بشكل موسمي مثل : الزراعة أو بعض أنواع المنتجات التي تستهلك أساسا في أحد فصول العام صيفا أو شتاءا، ففي الموسم المخصص لذلك المنتجات يزداد الطلب

[1] السيد محمد السريتي وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 288.
[2] سامر عبد الهادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط 1، دار وائل، الأردن، 2013، ص191.

عليها ويزدهر، الأمر الذي يزيد من حجم الطلب على القوى العاملة المستخدمة في تلك الصناعات، ويبدأ ذلك الطلب ينحسر أو يختفي أحيانا عند انتهاء موسم الإنتاج وهنا تظهر ما يسمى بالبطالة الموسمية، حيث يواجه بعض العمال تعطلا في مواسم معينة، و يمكن تفادي مثل هذا النوع من البطالة بانخراط العاملين أو تدريبهم على أعمال أخرى، يمكن مزاولتها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها أساسا.[1]

هـ-البطالة المقنعة :

لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة، بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية ،حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

و-البطالة السلوكية :

وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

ز-البطالة المستوردة :

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين، بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع، وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة، مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

[1] خالد واصف الوزني وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط9، دار وائل، الأردن، 2008، ص270.

1) مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه:

سنتطرق لمفهوم النمو الاقتصادي والطريقة المعتمدة في قياسه.

2-1-تعريف النمو الاقتصادي:

أ) التعريف الأول :

"يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي، عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية معينة".[1]

ب) التعريف الثاني :

يعنى بالنمو الاقتصادي توسيع قدرة الاقتصاد على انتاج الناتج الإجمالي المحلي الكامن خلال زمن معين، يحدث التوسع في الإنتاج الكامن، عندما تحدث زيادة في الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال أو عندما يحدث تقدم تكنولوجي.

ج) التعريف الثالث :

النمو الاقتصادي أساسا عبارة عن ظاهرة كمية، يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، و متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي هو حاصل قسمة الدخل القومي الحقيقي على عدد السكان، أما الدخل الحقيقي فهو النسبة بين الدخل النقدي و المستوى العام الأسعار، ولذلك فإن كان معدل الزيادة في نصيب الفرد من الدخل النقدي أقل من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار، ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبالتعمق في هذا التعريف فإنه يتعين التأكد من أن النمو

[1] محمود يونس وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص29.

الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني لأن :

معدل النمو الاقتصادي = معدل ناتج الدخل القومي الحقيقي – معدل النمو السكاني

وعليه إذا كان معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقي أقل من معدل الزيادة في عدد السكان، فإنه لا يترتب على ذلك زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، بل سوف ينخفض، إذن الشرط الأول لحدوث النمو الاقتصادي هو أن يكون معدل نمو الدخل الحقيقي أكبر من معدل النمو السكاني.

2-2-طرق قياس النمو الاقتصادي:

يتم احتساب النمو الاقتصادي (**EconomicGrowth**) وفق **3** طرق كالتالي:

(1) طريقة الدخل :

الدخل القومي = الاجور المرتبات + ريع فائدة قطاع الاعمال + أرباح الأسهم + دخول الملاك+ ضرائب التأمين اجتماعي + ضرائب دخول الشكات[1]

2) طريقة الناتج :

وتعتمد على حساب القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية، باستثناء السلع الوسطية لسعر السلعة في السوق ويتم احتساب القيمة كما يلي :[2]

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج

[1] أمل حمدان خفاجة، **أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي**، غزة، 2013، ص44.

[2] وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي**، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، 2010، ص48.

3) طريقة الإنفاق:

يتم قياس الدخل القومي في هذه الطريقة من خلال احتساب أوجه الإنفاق في الاقتصاد خلال السنة، وتمثل الجهات التي تقوم بالإنفاق[1]

الدخل القومي الإنفاق القومي والذي يعطي بالعلاقة التالية :

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

بحيث

C: الإنفاق العائلي، أو ما يسمى إنفاق استهلاكي

I: الإنفاق الخاص، أي الاستثماري

G: إنفاق الحكومي، ويشمل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري

(X – M): الإنفاق الأجنبي الذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات

2) مفهوم التضخم والعوامل المسبب له:

1-مفهوم التضخم: توجد عدة تعاريف للتضخم ومن بينها

1-1- تعريف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له.

اعتمدت بعض الكتابات الاقتصادية في تعريفها لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة لها، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر؛ ومن أمثلة هذه التعاريف ما يلي:

[1] محمود حسين الوادي وآخرون ،**الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الميسرة، الأردن، 2009، ص48.

عرف أنصار النظرية الكمية للنقود التضخم على أساس أنه "كل" زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار " ، بمعنى أنه كلما زادت كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بمعدل أكبر من نمو الناتج الوطني الحقيقي، كلما ازدادت الأسعار وبالتالي حدوث التضخم، وهذا ما توضحه معادلة التبادل **لايرفينغ فيشر– Irving Ficher:**

$$M.V=P.T$$

وذلك على افتراض ثبات كل من سرعة دوران النقود V وحجم التبادل T .

ووفقا لهذه النظرية يعتبر التضخم ظاهرة نقدية بحتة، حيث يرى مؤيدو هذا المعيار بزعامة **ميلتون فريدمان**، أن النقود هي المتغير المحدد للمستوى العام للأسعار بشرط التوظيف الكامل، سواء كانت الزيادة من خلال ارتفاع عرض النقد نتيجة الإصدار النقدي والتوسع في الائتمان، أو من خلال انخفاض الطلب عليها والتوسع في الإنفاق النقدي، كما عرفه أنصار نظرية الدخل والإنفاق بأنه: "الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عنه فجوة بين السلع الحاضرة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق . "[1]

وعرفه أنصار نظرية السوق بأنه: "هو زيادة الطلب التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج، أما بالنسبة لـ"**جون ماينارد كينز–John–Maynard–Keynes**" فالتضخم هو: "زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج." أو هو "زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل.

من خلال هذه التعريفات يمكن حصر أهم الأسباب المنشئة للتضخم في : زيادة الكتلة النقدية تفوق الزيادة في الإنتاج وزيادة الطلب الحقيقي وغير ذلك من الأسباب التي تحدث التضخم.

[1] ايمان بن زروق، **التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD غير منشورة، شعبة اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2020–2021، ص،ص، 2–3.

1-2- تعريف التضخم على أساس خصائصه:

يعتمد مناصرو هذا المعيار في تعريفهم للتضخم على خصائصه، والتي من أبرزها ارتفاع المستوى العام للأسعار. ومن الأمثلة على ذلك، تعريف التضخم بأنه: "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما. "[1]

كما يمكن تعريف التضخم بأنه عبارة عن " الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد ."[2] وبدوره "**ج. أوليف** (**G.Olive**)"، عرف التضخم على أنه : "الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وليس ارتفاع أسعار بعض السلع (ارتفاعا يولد ارتفاعات أخرى) . "[3]

كما يعرف التضخم أيضا من خلال الربط بين مظاهره وبعض أسبابه وذلك كما يلي: "التضخم هو زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار."[4]

وبشكل عام، فإنه وبالرغم من تعدد تعار يف ظاهرة التضخم، إلا أنها تشير إلى أن التضخم يمثل ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار وانخفاضا في القوة الشرائية لوحدة النقد.

وعليه فإن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية:

-إن قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى المستوى العام للأسعار، والذي يعرف على أنه متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما؛

- إن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، و يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحا ومحسوسا في المجتمع، وأن يشمل ارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر

[1] أحمد الرفاعي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ط 6، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص249.

[2] أنس البكري وآخرون، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل، عمان، الأردن، 2002، ص197.

[3] Janine Beroud et d'autres ,**dictionnaireéconomique et social** , paris, France, 1981, p212 .

[4] عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص201.

عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا، فالارتفاع في السعر لفترة قصيرة يطلق عليه تقلب في السعر وليس تضخما.[1]

2-العوامل المسببة للتضخم:

من أجل معرفة أسباب التضخم يقتضي التساؤل في بادئ الأمر عن الظروف التي ترتفع فيها الأسعار وهذا مرتبط بالكيفية التي تتحدد بها الأسعار أي بطبيعة الأسواق وأدائها.[2]

بصورة عامة يمكن التمييز بين نموذجين لتحديد الأسعار :

- النموذج الذي تتحدد فيه الأسعار بحرية عبر آلية العرض والطلب وهذا يتطلب مرونة الأسعار، وكذلك النموذج الذي تتحدد فيه الأسعار من خلال التكلفة.

إن آلية تحديد الأسعار عبر آلية العرض والطلب أصبحت معروفة إذ أنها درست بإسهاب من طرف العديد من الكتاب، فإذا تم التمثيل على محوري إحداثيات الكميات المعروضة والمطلوبة من السلع (محور الفواصل) وأسعار السلع (محور التراتيب عندها يمكن تمثيل منحنيات العرض والطلب (الشكل الموالي))، إن تقاطع المنحنيين يحدد سعر التوازن وكمية التوازن، لكن إذا تحرك منحنى الطلب باتجاه اليمين من D إلى D' ، فإن زيادة الطلب تنشط ارتفاع الإنتاج، ويصبح السعر الجديد P1 وتقابله الكمية 21. وتكلف مرونة الأسعار أن هذه الأخيرة ترتفع إذا كانت هناك زيادة في الطلب، إن هذه الزيادة لا تحدث إلا في حالات ثلاث: تحرك منحنى الطلب باتجاه اليمين تحرك منحنى العرض باتجاه اليسار وتلازم الحالتين.

---

[1] محمد كريم قروف، **السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر**: دراسة تحليلية في الفترة 1999-2011، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، الدنمارك، 2013، ص253.

[2] سمية بلقاسمي، **إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016-2017، ص55.

شكل (01): تحديد الأسعار عبر آلية العرض والطلب

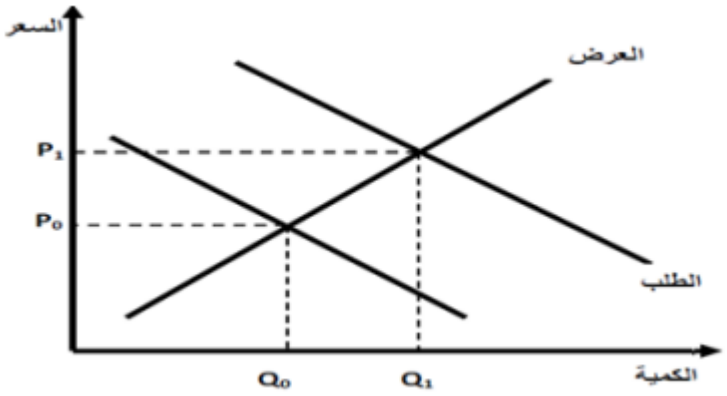

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مراجع سابقة

إن الانتقال من التحليل الجزئي إلى التحليل الكلي يقودنا إلى صياغة نظرية للتضخم من خلال الطلب والعرض، وتفترض هذه النظرية أن معدل تغير الأسعار نحو الارتفاع يكون أكبر كلما كان فائض الطلب أكبر ويمكن التعبير عن هذه الفرضية بالمعادلة:

$$(\Delta P/\Delta r)/P\ ) - F(\frac{D-X}{X})$$

حيث يعبر الجانب الأيسر من المعادلة عن النسبة المئوية لتغير الأسعار، أما الجانب الأيمن فإن D تمثل الكمية المطلوبة عند مستوى السعر الأولي للفترة t، أما X فيمثل العرض الإجمالي أو الناتج في الفترة t. وهذه العلاقة هي علاقة عكسية، أي أن زيادة العرض عن الطلب يؤدي إلى انخفاض الأسعار، وتفقد هذه العلاقة صحتها في حالة المرونة المنخفضة للأسعار.[1]

أما آلية تحديد الأسعار من خلال التكلفة فإنها تفترض أن مدراء المشروعات يضيفون هامش التكلفة بغرض تحديد الأسعار الغير مرتبطة بالطلب، فإذا كانت : تمثل تكلفة الإنتاج، m: الهامش كنسبة مئوية، P السعر عندها نجد أن: $P = c + m.c$.

ومن هذه المعادلة يتبين لنا أن السعر متغير في حالتين، تغير التكاليف أو تغير الهامش.

[1] وسام ملاك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، ط1، دار المنهل، لبنان، 2000، ص444.

وبالانتقال إلى مستوى التحليل الكلي وبافتراض أن الاقتصاد، مغلق، وثبات أسعار المواد الأولية، فإن التغير لا يطال إلا تكلفة العمل وذلك على أساس أن تعويض رأس المال المستثمر وعائد التنظيم يندرجان ضمن الهامش. فإذا رمزنا بـ w لتكلفة العمل للوحدة المنتجة فإن تغير السعر P يصبح: 1

$$\Delta P = \Delta[(1+m)w]$$

$$\frac{\Delta P}{P} = \Delta[(1+m)w] \Big/ [(1+m)w]$$

$$\frac{\Delta P}{P} = [\Delta m w + (1+m)\Delta w] \Big/ [(1+m)w]$$

$$\frac{\frac{\Delta P}{\Delta r}}{P} = \left(\frac{\Delta w}{\Delta r}\right)\left(\frac{1}{w}\right) + \left(\frac{\Delta m}{\Delta r}\right)\left(\frac{1}{1+m}\right)$$

وعليه فإن تغير الأسعار يساوي مجموع معدلات تغيرات تكلفة العمل والهامش، ولقد نتج عن هذا التحليل نظرية التضخم بالتكلفة على النحو الذي سنوضحه أدناه.[1]

أولا – تضخم الطلب : يعرف تضخم الطلب على أنه التضخم الذي يحدث بسبب زيادة في الطلب الكلي على العرض الكلي سواء من طرف الحكومة أو المؤسسات أو الأسر، مما ينتج ضغط تضخمي لا يمكن إيفاؤه بالعرض الكلي المتوفر، سواء من خلال استخدام المخزون المتواجد أو تحويل فائض الصادرات إلى السوق المحلي، وعليه فإن حصول تضخم الطلب يستلزم توفر شرطين، تواجد فائض في الطلب، أو تميز العرض بانخفاض المرونة.

1– **الطلب الفعلي أكبر من العرض** : يقتضي في البدء أن يتفوق الطلب الفعلي على العرض، على أن يتم احتساب كل الكميات المعروضة والمطلوبة بالأسعار الجارية، ويجب أن تجرى المقارنة قبليا وليس بعديا، لأن بعد زيادة الكميات أو الأسعار يصبح العرض والطلب متساويان بالضرورة.

فلدى المتعاملين دخل يقابل قيمة المنتجات المباعة إلى المشترين بأسعار الفترة الجارية، ولكن عندما

[1] سمية بلقاسمي، **مرجع سبق ذكره**، ص57.

يتجاوز طلب السلع عرضها في هذه الفترة، يجب أن يكون لدى المتعاملين قدرة شرائية يدخلونها في الدورة الاقتصادية، وتأتي هذه القدرة من مصدرين: [1]

- إما أن ينفق المتعاملون من أرصدتهم التي اكتنزوها في وقت سابق.

- أو أن النظام المصرفي يوافق على زيادة كمية النقود ويضعها قيد التداول.

وفي هذه الحالة يمكن أن يأخذ المتعاملون المبادرة أو النظام المصرفي، وبتعبير آخر فإن زيادة الطلب على العرض التي تسببها زيادة كمية النقود قد تكون بسبب رغبة المتعاملين في زيادة الاستهلاك والاستثمار، لذا يطلب المتعاملون من القطاع المصرفي كمية إضافية من النقود، وحتى يستجيب القطاع المصرفي لهذه الرغبة قد يعمد الجهاز المصرفي إلى تخفيض أسعار الفائدة، كما يخفف الضمانات المطلوبة، ويحاول منح قروض جديدة للمشروعات قصد القيام بالاستثمار، كما يزيد من سلفه إلى شركات البيع بالتقسيط بغية تسهيل بيع المنتجات، كذلك يمكننا أن نتصور أيضا بأن المشروعات تطلب بإلحاح قروضا وتوافق على دفع معدلات فائدة مرتفعة إذا ما بدت لها التوقعات مواتية لزيادة الطاقة الإنتاجية، كما يمكننا الافتراض بأن الدولة ترغب في زيادة مرتبات موظفيها والمساعدات دون زيادة في الضرائب، وأخيرا يمكن أن نفترض أن هناك تحويل رؤوس أموال أجنبية إلى داخل الاقتصاد يتم تحويلها إلى نقد وطني.

ومن هنا يتبين لنا أن المبادرة يمكن أن تأتي من الجهاز المصرفي، من المؤسسات المالية، من الأسر، من المشروعات أو من الإدارة العامة أو من الخارج، لكن وكما يتبين لنا فإن الجهاز المصرفي يلعب دورا هاما في جميع الأحوال، فهو الذي يقبل أو يرفض توفير المزيد من النقود وهذا في ظل فرضية عدم الاكتناز .

2-**فائض الطلب لا يكفي لرفع مستوى الأسعار** : عندما يرتفع الطلب ويفوق العرض بالأسعار الجارية يمكن أن نتصور بأن المنظمين سيعمدون إلى استخدام المخزون السابق أو يزيدون من الإنتاج بغرض مواجهة

[1] وسام ملاك، **مرجع سبق ذكره**، ص473.

الزيادة الحاصلة في الطلب، وحتى ترتفع الأسعار لابد أن يكون العرض غير مرن، وهذا يعني أنه لا يمكن زيادة العرض بكميات كافية في الفترة المأخوذة بعين الاعتبار ونفس الأسعار الجارية، وهنا يطرح السؤال حول سبب فقدان العرض للمرونة في فترة معينة، وفي الواقع هناك ثلاثة أسباب يمكن أن تحدد عدم مرونة العرض وهي: ارتفاع تكاليف الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية والاستخدام الكامل لليد العاملة.[1]

على أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن ارتفاع الأسعار لا يمكن أن يستمر ما لم تضخ باستمرار كميات إضافية من النقود في الدورة الاقتصادية، ولما كان الاكتناز لا يوفر إلا موارد محدودة، لذا يمكننا الجزم بأن توفير النقد الجديد يرتبط بالجهاز المصرفي، وينتهي التضخم عندما يمتنع هذا الجهاز بشكل أو بآخر عن منح قروض جديدة، والسؤال الذي يطرح نفسه هو : لماذا يتم ضخ هذه الكميات من النقد؟ وجواب ذلك يكمن في سعي الحكومات للارتفاع بمستوى التشغيل.

فحتى وإن كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإننا نسجل دائما وجود البطالة بسبب الصدامات في سوق العمل التي تجعل التقاء العمال والمستخدمين صعبا أحيانا، فإذا قررت الحكومات استهداف مستوى بطالة جد منخفض – أقل من معدل البطالة الهيكلي – فإن كل العناصر تؤدي إلى تسارع في معدل نمو المعروض النقدي، وبالتالي تضخم جد مرتفع. ويمكن توضيح تضخم الطلب من خلال الشكل التالي:

[1] سمية بلقاسمي، **مرجع سبق ذكره**، ص58.

شكل (02): التضخم الناتج عن الطلب

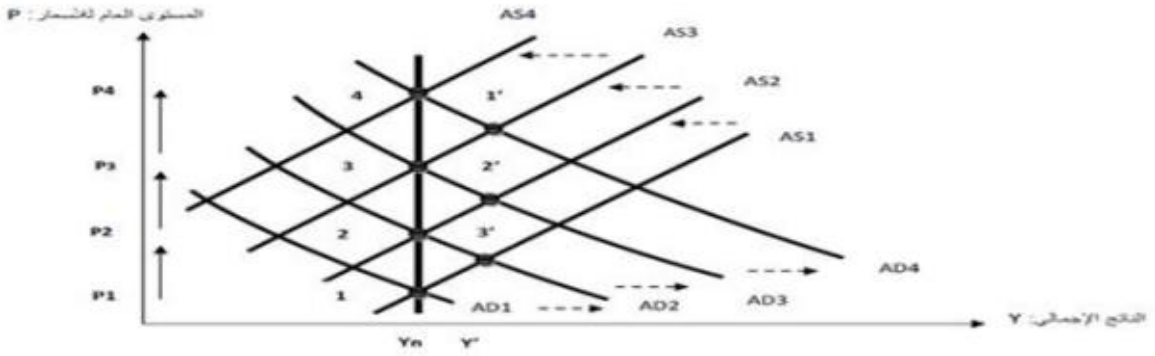

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مراجع سابقة

عندما يزداد الطلب على سلع أو خدمات ما، فإنه من الممكن أن يؤدي إلى رفع الأسعار، وعادة ما يحدث ذلك عندما يمر الاقتصاد بمرحلة تعاف، ويشعر الناس بالثقة في الأوضاع الاقتصادية، ما يدفعهم إلى إنفاق المزيد من الأموال بدلا من ادخارها.

يبدأ التضخم الناتج عن الطلب بارتفاع في الطلب الاستهلاكي، يحاول التجار الوفاء بالطلب من خلال زيادة المعروض، وعندما لا تكون هناك سلع إضافية كافية لزيادة المعروض، يعمد التجار إلى رفع أسعارهم، ما يؤدي إلى تضخم ناتج عن الطلب، والذي يطلق عليه أيضا "تضخم الأسعار".[1]

ثانيا – تضخم التكاليف: هو التضخم الناتج عن انخفاض العرض الكلي بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج كارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية، أو مستلزمات الإنتاج المستوردة، ارتفاع الأجور بسبب ضغط النقابات العمالية، كما يمكن أن ينتج بسبب ارتفاع الأرباح في ظل سيطرة الاحتكارات، فمثلا لو رفعت منظمة**OPEC** أسعار البترول من أجل رفع أرباحها، فإن العرض الكلي سينخفض بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ترتفع الأسعار وينخفض الإنتاج عن معدله الطبيعي وترتفع البطالة، بافتراض زيادة عرض

[1] **التضخم: ما هو؟ ولماذا ترتفع أسعار السلع والخدمات؟**، https://www.bbc.com/arabic/business-62635874، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/26، على الساعة 19:05.

النقود من أجل محاربة الركود الحاصل يرتفع الطلب الكلي وينتقل منحناه لليمين، وعليه ترجع البطالة لمستواها الأصلي مع ارتفاع الأسعار، نظرا لأن المؤسسة تهدف لرفع الأرباح فإنها ستعمل على رفع أسعارها مما يؤدي لتكرارات متتالية للعملية وظهور ضغط تضخمي، كما أن ارتفاع الأسعار في قطاعات معينة ينتقل إلى قطاعات أخرى التي تستخدم منتجاتهم كمدخلات لها، ونتيجة لذلك ترتفع أسعارها، وبذلك ينتشر ارتفاع الأسعار من قطاعات معينة إلى الاقتصاد ككل.[1]

يمكن توضيح تضخم التكاليف في ظل اقتصاد مغلق كما يلي:

بافتراض ارتفاع الأجور أكثر من الإنتاجية بواسطة النقابات العمالية التي تضغط على أصحاب العمل من أجل زيادة الأجور، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وعليه يرفع أصحاب الأعمال بدورهم الأسعار من أجل الحفاظ على معدلات أرباحهم، من جهة أخرى الزيادة في الأسعار تحث النقابات العمالية للمطالبة بأجور أعلى مما يؤدي لحدوث دوامة أجر–سعر، وعليه مع الانتقال المتتالي لمنحنى العرض الكلي يحدث تضخم التكاليف. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل (03): التضخم الناتج عن التكاليف

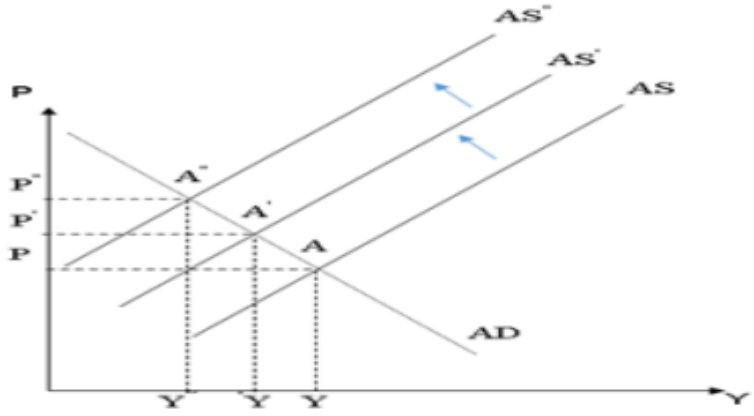

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية"، ص221.

[1] - Jalil Totonch, « **Macroeconomic theories of inflation** », International conference on economics and finance research, Vol 4, IACSIT Press, Singapore, 2011, p 460.

نلاحظ من خلال الشكل أن زيادة الأجور تؤدي لانتقال منحنى العرض الكلي لليسار، مما يؤدي لانخفاض الإنتاج إلى Y" ويرتفع مستوى السعر إلىP ، وبتكرار العملية وانتقال دالة العرض الكلي لليسار ينخفض الناتج إلى Y" ويرتفع مستوى السعر من جديد لـ "P ، وفي هذا الشكل تعبر الزيادة في الأسعار عن تضخم التكاليف.[1]

وبافتراض تدخل الدولة لمحاربة الركود الحاصل من خلال آليات لزيادة الطلب الكلي، فإن معدل البطالة يبقى عند مستواه الأصلي مع ارتفاع أكثر في معدل التضخم، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل (04): تضخم التكاليف مع محاولة الحفاظ على معدل إنتاج مرتفع

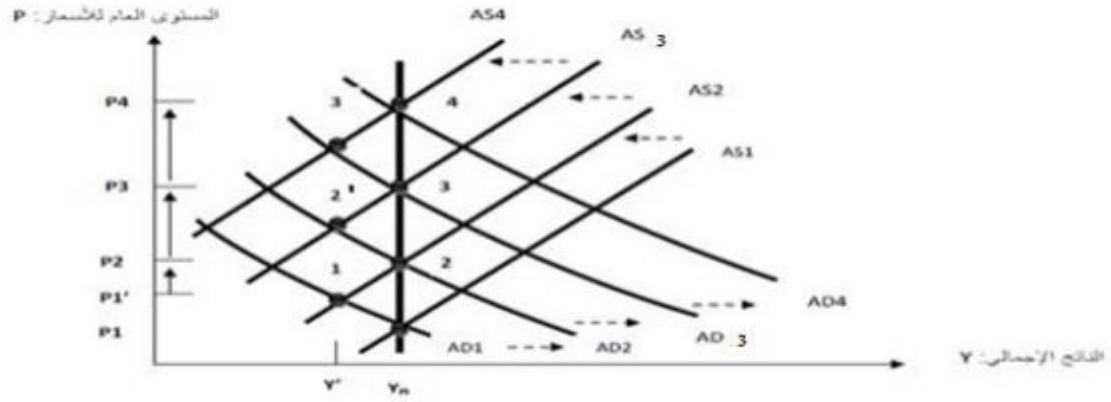

Source: Frederic Mishkin, «< Monnaie, banques, et marchés financiers », 8ème édition, Université de Columbia, Etats Unis, 2007, P837.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الاقتصاد يتواجد مبدئيا عند مستوى الإنتاج الطبيعي، أين يتقاطع منحنى الطلب الكلي AD ومنحنى العرض الكلي AS نفترض بأن الأجراء ونقاباتهم يقررون المطالبة برفع الأجور، إما لأنهم يريدون رفع أجورهم الحقيقية (أي زيادة قدرتهم الشرائية للسلع والخدمات)، أو لأنهم يتوقعون تسارعا في معدلات التضخم ويريدون فقط الحفاظ على قدرتهم الشرائية الحالية، يؤدي ذلك إلى نقل منحنى العرض الكلي إلى اليسار وبالتالي ينخفض الناتج الإجمالي تحت مستواه الطبيعيYn، ويرتفع المستوى العام للأسعار

[1] ضياء مجيد الموسوي،"**الاقتصاد النقدي المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص، ص، 221-222.

إلى[1]، P .في مثل هذه الوضعية ما هو سلوك الحكومة التي تسعى لتحقيق تشغيل مرتفع؟ مقابل انخفاض الناتج الإجمالي والارتفاع المتتالي في مستويات البطالة، سوف تتخذ الحكومة عدة إجراءات لرفع منحنى الطلب الكلي ليصل إلىAD2 ، وتسمح للناتج الإجمالي بالعودة إلى مستواه الطبيعي، ولكن مع ارتفاع جديد في مستويات الأسعار إلى P2 إذا فالأجراء والمؤسسات قد حصلوا على أجور وأسعار أعلى دون ظهور بطالة عالية، وعليه سيقوم الأجراء بطلب زيادات جديدة في أجورهم، كما أن أجراء ومؤسسات آخرين سيقومون برفع أجورهم وأسعارهم كي لا تنخفض نسبيا مقابل أجور وأسعار غيرهم، وبذلك يعرف منحنى العرض الكلي تحركا جديدا نحو اليسار إلى المنحنى AS3 هذا التحرك يؤدي إلى انتقال الاقتصاد إلى النقطة 2، وما يميزه هو الارتفاع الجديد في البطالة، سوف تلجأ الدولة من جديد إلى تطبيق سياسة تدخلية، من أجل نقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين أي إلى المنحنى AD3 وإعادة الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، لكن مرة أخرى في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى النقطة P3، إعادة هذا الإجراء تؤدي في كل مرة إلى ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، وهو ما يمكن تسميته التضخم بالتكاليف.

ما هو الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في نشوء وتطور التضخم بواسطة التكاليف؟ هذا النوع من التضخم غير ممكن الحدوث إلا بتوفر شرط الانتقال المستمر لمنحنى الطلب الكلي نحو اليمين. الانتقال الأولي لمنحنى الطلب الكلي إلى AD2 سببه ارتفاع منتظم في النفقات العامة أو انخفاض منتظم في الضرائب، لكن لماذا ينتقل منحنى الطلب الكلي إلى AD3 ثم إلى AD4وهكذا ؟ القيود الطبيعية التي تحدد المبلغ الأقصى للنفقات العامة والمبلغ الأدنى للضرائب تمنع في الواقع إتباع مثل هذا النوع من السياسات، وكنتيجة فإن هذه السياسة لا يمكن استخدامها بصفة مطلقة لنقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين. بالمقابل هذا الانتقال يمكن أن يكون سببه ارتفاع مستمر في عرض النقود، أي تزايد في النمو النقدي، مما يشير بأن زيادة كمية النقود تعتبر شرطا ضروريا لحدوث التضخم.

[1] Fréderic Mishkin, « **Monnaie, banques, et marchés financiers** », op,c.i.t, p 836.

يمكن معالجة تضخم التكاليف عن طريق ربط الأجر بالإنتاجية وبزيادة الأسعار، بحيث لا ترتفع الأجور إلا بقدر الزيادة المتوقعة في الأسعار، أخذا بعين الاعتبار أن تزيد الأجور أيضا وفقا لزيادة إنتاجية عنصر العمل وكفاءته.[1]

تشير نظرية التكاليف إلى أن تضخم التكاليف ينشأ بصفة مستقلة عن زيادة الطلب، أي ترفض أي علاقة بين تضخم التكاليف وتضخم الطلب، إلا أن معظم الاقتصاديين يشيرون إلى حدوث هذين النوعين من التضخم في آن واحد وأن كلا منهما يساعد على ظهور الآخر، فيمكن أن يؤدي تضخم الطلب إلى حدوث تضخم التكاليف والعكس.

3) العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة:

يبين الاتجاه العام في هذه العلاقة أن هناك ارتباط كبير بين معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة، كما إن السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة تنطلق من مقاربة تفرض أن البطالة ترتبط ارتباطا مباشرا مع النمو، فكل زيادة في معدلات النمو لابد أن تتوافق مع انخفاض نسب البطالة، وتظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي والبطالة من خلال التبسيط التالي:[2]

ارتفاع معدل النمو ⟵ ارتفاع نسب التشغيل ⟵ انخفاض معدل البطالة

فتحديد نسب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي تعتمد على السياسية الاقتصادية المنتهجة، حيث اعتمد "**جون مينارد كينز–John–Maynard–Keynes**"في تحليله على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب، وهو

[1] سامر البطرس جلدة، **النقود والبنوك**، دار البداية، عمان، الأردن، 2009، ص168.

[2] سليم عقون ،**قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر**، جامعة فرحات عباس، سطيف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، السنة 2010/2009 ، ص40.

الاعتقاد السائد لدى معظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون من اعتبار أن البطالة تنخفض تلقائيا إذا ارتفع معدل النمو اقتصادي. بينما يركز اتجاه أخر على العرض من خلال دعم ربحية و مردودية المشاريع.

وقد تمت دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة تجريبيا في الأدب الاقتصادي، بالاعتماد على ما يعرف بقانون**Okun** **ارتر أوكين** "**Arthur Okun,1962**) "، الذي يبين أن هناك علاقة عكسية تبادلية بين معدل التغير في معدل النمو "الناتج المحلي الإجمالي" والتغير في معدل البطالة، وقد نجح **Okun** في بيان أن هناك علاقة عكسية تبادلية بين البطالة والنمو الاقتصادي. إذ بين أنه إذا انخفضت البطالة بنسبة (1%) فإن ذلك يكون راجعا إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (3%) والعكس صحيح، كما بين أنه عند حدوث الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتحقق زيادة في العمالة (التشغيل)

كما طور **ارتر أوكين** (**Arthur Okun,1962**) نموذجيين لقياس العلاقة ما بين البطالة والنمو الاقتصادي وهما :[1]

أ نموذج الفجوة:

$$Y_t - Y_t^* = -B\,(U_t - U_t^*) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

Y_t : الناتج المحلي الاجمالي

Y_t: الناتج المحلي الاجمالي الممكن

"Okun" Jolas:B

U_t : المعدل الفعلي للبطالة

[1] مدهون حسين، **العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 1، دراسة قياسية 2014/1980 ،جامعة الجزائر 3 ، 2015 ، ص383.

U_t : المعدل الطبيعي للبطالة .

نموذج الفرق:

$$\Delta y_t = B_0 - B_1 \Delta U_t + e_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$$\Delta U_t = (B_0 - B_1) / \Delta y_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

e_tمعدل الخطأ.

حيث تستخدم المعادلة رقم (2) لاستقصاء أثر البطالة على النمو الاقتصادي، أما بالنسبة لأثر النمو الاقتصادي على البطالة يتم قياسه من خلال تقدير المعادلة رقم (3).[1]

4) علاقة التضخم بالبطالة:

تعد البطالة والتضخم المحددان الاقتصاديان اللذان يشيران إلى الظروف الاقتصادية للدولة، وقد وجد أنهما مترابطان معا وتكون العلاقة بينهما عكسية في ظل الظروف العادية، وقد اكتست العلاقة بينهما أهمية بالغة لدى المفكرين الاقتصاديين، حيث تسعى كل الحكومات إلى التخفيف من حدة كل منهما، وهو ما دفع المفكرين الاقتصاديين إلى محاولة إيجاد إطار نظري للعلاقة بينهما.

5-1- التحليل الكلاسيكي: لم يهتم هذا الاتجاه بدراسة العلاقة بين ظاهرتي البطالة والتضخم لأن تحليله فصل الجانب الحقيقي للاقتصاد عن الجانب النقدي (الانشطار الكلاسيكي وحياد النقود). فالكلاسيك يفترضون أن مرونة الأسعار والأجور كفيلة بتحقيق التشغيل الكامل في السوق، في ظل هذه الظروف لا

[1] سومية شهيناز وآخرون، **اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد** الأردني، خلال الفترة 1990/2012 ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس ، 2016، ص112.

توجد بطالة في الاقتصاد وإن وجدت فهي اختيارية، وأي بطالة إجبارية تكون ظاهرة مؤقتة، تزول بمجرد انخفاض مستويات الأجور الحقيقية وزيادة الطلب على العمل فيعود التوازن. أما التضخم فيفترض أنه ظاهرة نقدية بحتة نتيجة زيادة كمية النقود بنسبة معينة يترتب عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة. وعليه يمكن توضيح العلاقة بين البطالة والتضخم في ظل النموذج الكلاسيكي كما يلي:[1]

الشكل (5) العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للكلاسيك

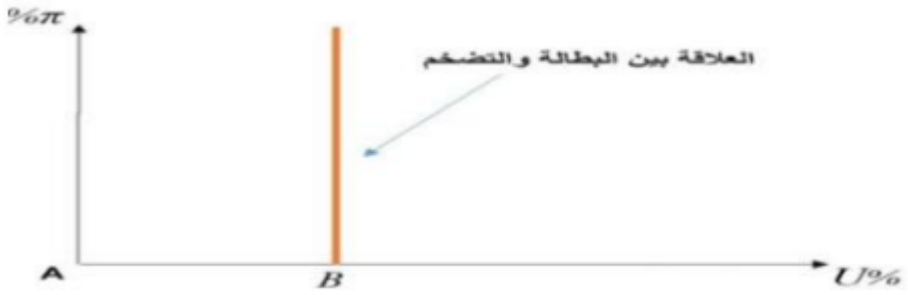

المصدر: أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر،(الإسكندرية، 2004)،ص. 279.

حيث يعبر المحور الأفقي عن مستوى البطالة، بينما المحور العمودي يعبر عن معدل التضخم، ويتحقق التوازن عند أي نقطة على الخط العمودي B وطبقا لذلك لا توجد علاقة بين التضخم والبطالة، وإذا وجدت بطالة فهي اختيارية في المجتمع تقدر بالمسافة AB ، وبذلك زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة معدل التضخم دون أن تتأثر البطالة الاختيارية بالزيادة أو النقصان.

5-2- التحليل الكينزي للبطالة والتضخم: ترتب على عجز النظرية الكلاسيكية عن تفسير ظاهرة البطالة التي سادت في ثلاثينيات القرن العشرين، بمعدلات كبيرة واستمرارها لفترة طويلة، توافر الظروف المواتية

[1] سومية شهيناز وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص112.

لظهور النظرية الكينزية. وقد انتقد "**جون مينارد كينز–John–Maynard–Keynes**"النظرية الكلاسيكية، حيث أنه يرى ما يلي:[1]

أن الأجور عادة ما تكون مرنة في الاتجاه التصاعدي، وليس في الاتجاه التنازلي بسبب وجود النقابات العمالية.

وجود الاحتكارات في مجال الإنتاج، التي يرغب في ظلها رجال الأعمال رفع الأسعار باستمرار لزيادة أرباحهم.

– أنه حتى إذا كانت الأجور مرنة في الاتجاه التنازلي، فهذا لا يضمن تحقيق التشغيل الكامل، لأن انخفاض الأجور سوف يترتب عليه انخفاض الطلب الكلي، ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاج وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل، ومن ثم ظهور البطالة أو زيادتها. وبالتالي فإن جمود الأجور والأسعار يؤدي إلى اختفاء التضخم، ومن ثم لا تكون هناك علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وذلك ما يوضحه الشكل البياني رقم (06):

[1]قنوني حبيب وآخرون، "**البطالة والتضخم في الجزائر**، دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990–2013 ،"مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (العدد 11 ،بسكرة، 2014)ص 116.

الشكل (06): العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للتحليل الكينزي

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب الإسكندرية، 1998)، ص326.

هذا الشكل مخالف للشكل السابق، لكنه يتفق معه في عدم وجود مبادلة بين البطالة والتضخم، ويتضح ذلك من خلال الظروف التي ظهرت فيها النظرية الكينزية التي اتسمت بسيادة ظروف الركود وانتشار البطالة.

5-3- منحنى فيليبس: وضح الاقتصادي **فيلبس** (Philips) في عام 1958 من خلال دراسة تطبيقية على الاقتصاد البريطاني على طول الفترة (1861-1957) أن العلاقة بين معدل التغير في الأجور الكلية ومعدل البطالة تكون علاقة عكسية، حيث أنه في ظل ظروف الرواج يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي يزداد الطلب على العمال ويزداد مستوى التوظيف ويقل معدل البطالة، وفي نفس الوقت تزداد الأجور، ومن ثم الدخول والطلب على السلع وبالتالي ترتفع الأسعار، ويحدث العكس في فترات الركود والكساد. [1]

وقد تم فيما بعد تعديل العلاقة بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجور، إلى العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وهذا هو المتعارف عليه لمنحني فيليبس في صورته النهائية، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم

[1] وليد عبد الحميد عايب، "**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**"، مكتبة حسن المصرية، بيروت- لبنان، ط1، 2010، ص،ص، 185- 186.

(07)، حيث أنه في حالة الركود أو الكساد، يقل الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تنخفض مستويات الأسعار وينخفض معدل التضخم، وفي الوقت نفسه يقل الطلب على العمال ويقل مستوى التوظيف، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة ويحدث العكس في حالة الرواج، حيث تكون العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة عكسية، لذلك فإن منحنى فيليبس ميله سالب.[1]

الشكل (07) منحنى فيليبس

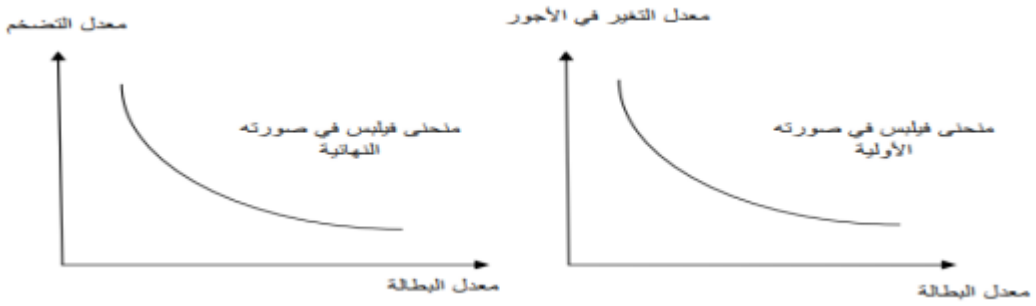

المصدر: السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004)، ص. 309.

ويشير هذا المنحنى إلى صعوبة علاج البطالة والتضخم معا في الوقت نفسه، نظرا لوجود تعارض بين هدفي الحد من البطالة والحد من التضخم، فتخفيض معدل البطالة من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية توسعية يترتب عليه زيادة معدل التضخم، والعكس صحيح. لذلك يصبح على واضعي السياسات الاقتصادية المفاضلة بين علاج مشكلة البطالة وعلاج مشكلة التضخم ،طالما أن السياسات التي تسهم في الحد من إحدى المشكلتين يترتب عليها زيادة المشكلة الأخرى.

[1] قنوني حبيب،**مرجع سبق ذكره** ، ص ص 118-119.

وقد طور الاقتصادي **فيليبس** نظريته الاقتصادية على أساس أن التضخم والبطالة بينهما علاقة عكسية، مشيراً إلى أن النمو الاقتصادي يأتي مع التضخم، والذي يجب أن يؤدي بدوره إلى المزيد من الوظائف وتقليل البطالة .

ويشير المفهوم الكامن وراء منحنى **فيليبس** إلى أن التغيير في البطالة داخل الاقتصاد له تأثير يمكن التنبؤ به على تضخم الأسعار، يتم تصوير العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم على أنها منحنى مائل، أي أنه مع زيادة التضخم، تتراجع البطالة والعكس صحيح[1] .

[1] **ما المقصود بـ "منحنى فيليبس"؟ وما علاقته بالتضخم والبطالة؟**، **https://www.cnbcarabia.com/107362**، تاريخ الاطلاع 2024/05/26، على الساعة 21:00.

المطلب الثاني :البطالة في النظريات الاقتصادية

تعتبر البطالة ظاهرة من الظواهر الاجتماعية تأثرت بها اغلب المجتمعات البشرية عبر العصور، كما أنها حظيت باهتمام واسع من المجتمع بصفة عامة ورجال السياسة والاقتصاد بصفة خاصة، لما لها من تأثير سلبي على سيرورة الحياة ككل.[1]

في سنة 1930 أثناء الركود الاقتصادي الذي عاشته اغلب الدول الأوروبية، تشكل ما يسمى بالاقتصاد الدولي، وأصبحت جل المجتمعات البشرية المعاصرة تعاني من مشكلة البطالة من حين إلى آخر، واختلفت فيه طرق التعامل مع هذه المشكلة وكيفية التقليل من حدتها من دولة إلى أخرى .

إن التأثير السلبي للبطالة على النظام الرأسمالي، دفع الكثير من المفكرين وفي مختلف المدارس الاقتصادية والسياسية إلى محاولة تحليلها ومعرفة آثارها الاجتماعية والسياسية.

ولمعرفة هذه الآراء والمواقف حول مفهوم البطالة، وجب علينا التوقف عند كل مدرسة على حدى لتحصيل مفهومها لمسألة البطالة ،وأهم هذه المدارس:

1) النظرية النيوكلاسيكية:

يعد الفكر النيوكلاسيكي امتداد للفكر الكلاسيكي في تمسكه بفكرة الحرية الاقتصادية، و زيادة ظروف المنافسة، وبالتالي عدم وجود بطالة إجبارية.

لقد اتفقت النظرية النيوكلاسيكية مع النظرية الكلاسيكية بالنسبة للتكيف الذاتي للأسواق على المدى الطويل عند التوظيف الكامل، ولكن ميزة الاقتصاديون النيوكلاسيك الوضع في المدى القصير، فعلى المدى الطويل يميل أي اقتصاد إلى التوظيف الكامل، مع الحفاظ على التوازن في سوق السلع والخدمات، وبالتالي فإن أي

[1] رمزي زكي ،**الاقتصاد السياسي للبطالة**، دار النشر مطابع الرسالة ،الكويت،1998، ص169.

زيادة لاحقة في الطلب ستؤدي فقط إلى زيادة في الأسعار، مع أخذ العرض الإجمالي على شكل خط رأسي ولكن على المدى القصير، فإن أي زيادة في الطلب الإجمالي نتيجة لزيادة العرض النقدي أو النفقات الحكومية أو انخفاض الضرائب ستحفز المنتجين على إنتاج المزيد، وأيضا لرفع الأسعار من أجل القضاء على تأثير انخفاض العائدات.[1]

لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية التوازن الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل، حيث يرتبط عدد العمال بالعرض والطلب على العمل، ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة ومن أهمها : التجانس التام في عنصر العمل بحرية انتقال اليد العاملة، العلم التام بأحوال السوق فضلا عن المرونة التامة للأجور، وأن حجم اليد العاملة مرتبط بالأجر الحقيقي الذي يقيس معدل الأجر الاسمي مقارنة بالمستوى العام للأسعار.

ومن هذا المنطق فإن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل، مما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي، ومن ثم تتمدد الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة وتتحقق العمالة الكاملة وطبقا لذلك، فإن التوازن على المستوى الكلي يتحقق دائما بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق وكل بطالة عند هذا الأجر فهي إرادية، وقد يحدث اختلال بين هيكل الإنتاج (العرض الكلي) وهيكل الإنفاق (الطلب الكلي)، إلا أن التغيرات في الأسعار سواء كانت في أسواق السلع أم في أسواق خدمات عوامل الإنتاج التي تحدث من خلال تفاعل قوى السوق، كفيلة بتصحيح هذا الاختلال بما فيه اختلال سوق العمل، ولذا أوصى النيوكلاسيك بضرورة توافر مرونة الأجور خاصة في الاتجاه النزولي كشرط أساسي لتحقيق هدفا للعمالة الكاملة، ومن تم اختفاء البطالة الإجبارية.

[1] مسعودي زكرياء، **تقييم فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل**، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، تخصص العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر، 2019، ص، ص، 24-25.

ووفقا لوجهة نظر النيوكلاسيك فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن تحقيق التوظيف الكامل للقوى العاملة في سوق العمل، وأي اختلال يحدث يتم تصحيحه تلقائيا من خلال تغير الأجور، هذا بدوره يؤدي إلى اختفاء البطالة الإجبارية إن وجدت، فوجود البطالة واستمرارها ينطبق فقط على البطالة الاختيارية.

وبمعنى آخر فإن جميع العمال الراغبين في العمل سيحصلون على فرص العمل عند مستويات الأجور التوازنية.

وترى هذه النظرية أن استخدام التكنولوجيا في عملية الإنتاج هي إحدى العوامل الأساسية في الرفع من حجم الإنتاجية وبأقل تكلفة خاصة من حيث عوامل الزمن، هنا تحل الآلة محل اليد العاملة.[1]

لم يكن أمام الكتاب النيوكلاسيك أمثال "**بيجو**" من وسيلة لعلاج مشكلة البطالة سوى خفض معدلات الأجور، فقد ركز في تحليله لعلاج البطالة على خفض الأجور، لأن ذلك يؤدي إلى هبوط نفقة الإنتاج الحدية تجاوبا مع هبوط الأسعار، الأمر الذي يقضي إلى احتفاظ المنظمين بالمعدلات السائدة للأرباح أو زيادتها في بعض الأحوال، وبالتالي العمل على تشغيل العمال المتعطلين، وقد أطلق على هذا التحليل في الأدبيات الاقتصادية "أثر **بيجو**" نسبة إلى الأفكار التي قدمها في علاج مشكلة البطالة.

2) البطالة في النظرية الكينزية :

رفض "**جون ماينارد كينز–John–Maynard–Keynes**" شقا مهما من النظرية الكلاسيكية في التشغيل وهو أن الأجور الحقيقية هي المتغير الوحيد الذي يتحدد به عرض العمل، كما رفض بوضوح فكرة أن المرونة في الأجور يمكن أن تمنع حدوث البطالة الإجبارية، وأشار إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

[1] مسعودي زكرياء، **مرجع سبق ذكره**،ص، ص، 24–25.

هو أمر ضروري لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وذلك من حدوث الدورات الاقتصادية وما يترافق معها من كساد اقتصادي.

ولقد أسس "**جون مينارد كينز–John–Maynard–Keynes**"النظرية العامة على أساس أن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظيف الكامل ،وقادت أدوات "**جون مينارد كينز–John–Maynard–Keynes**" التحليلية التي اعتمد عليها إلى القول بأن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي، وبالتالي لحجم النتائج والتوظيف.[1]

وبناءا عليه أن قوة العمل تكون مستخدمة استخداما ناقصا في حالة عدم كفاية الطلب الكلي الفعال ،حيث يتحقق التوازن عند "**جون مينارد كينز–John–Maynard–Keynes**"نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد، إذ أن الطلب على العمل يتحدد بالإنتاج العيني الحدي للعمل.

أما بالنسبة لعرض العمل فيتحدد بالمفاوضات الجماعية بين نقابات العمال وأصحاب الأعمال، ينتج عن ذلك بأن يكون الأجر النقدي مثبت عند مستوى معين، وهو المستوى الذي يجعل عدد معين من العمال راغبا وقادرا على العمل في ظله وعنده يكون عرض العمل لا نهائي المرونة.

3)البطالة في النظرية النقدية:

إن النقديين يعتقدوا أنه يوجد معدل بطالة وحيد يتوافق و يتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وان أي محاولة لتقليل معدل البطالة دون هذا المعدل فإن تلك المحاولة ستقترن بتسريع معدل التضخم، بمعنى أنه لن يمكن تقليل مستوى البطالة دون المستوى الطبيعي لها، وإلا من خلال تضخم مستمر ليتم تمويله من خلال زيادة كمية النقود في التداول، ويترتب على ذلك أن السياسة الاقتصادية التي يتعين تطبيقها لتحديد

[1] مدني بن شهرة ،**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، ط1 ،دار الحامد للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن ،2009 ، ص 241.

الاستقرار النقدي يجب أن تضمن سريان معدل البطالة الطبيعي، الأمر الذي يتطلب أن تكون كمية النقود مستقرة، بيد أن المشكلة هنا هي أن الحكومات لا تعرف على وجه الدقة ما هو معدل البطالة الطبيعي ؟[1]

نجد النقديين ينطلقون في تحليل البطالة على أن هذه الأخيرة السائدة في البلدان الصناعية الرأسمالية هي بطالة اختيارية ،فالعمال يتطلعون بمحض إرادتهم ،لأنهم يطالبون بأجور أعلى من الأجور السائدة أما البطالة الإجبارية وهي المشكلة التي شغلت بال أجيال كاملة من الاقتصاديين فلا مكان لها إطلاقا عند تحليلهم ويرفض عدد كبير من الاقتصاديين الكينزيين وغير الكينزيين هذه النظرية الميتافيزيقية لمشكلة البطالة .

[1] بوزار صفيه. كسيره سمير ،**آثار ظاهرة البطالة على النحو الاقتصادي**،مجلة المناجم ،العدد الأول (1)جامعة الجزائر 3 .الجزائر.

المطلب الثالث:البطالة في ظل السياسة الاقتصادية:

1) تعريف السياسة الاقتصادية:

السياسة الاقتصادية هي الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية، كما تعرّف بأنها كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع ،لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق التي تساعد على تحقيق هذه الأهداف.

ويعرفها آخرون بأنها عبارة على مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما

بحيث الدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة، كما يعتبرها البعض الآخر بأنها تصرف عام للسلطة العمومية، واع ومنسجم وهادف يتم القيام به في مجال اقتصادي يتعلق بإنتاج أو تبادل أو استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال.

تعرف كذلك بأنها إحدى مكونات السياسة العامة التي تتكون من جزئيات متكاملة، من أجل تحقيق أهداف معينة اقتصادية واجتماعية. [1]

من خلال هذه التعريفات يمكن استنتاج التعريف التالي : السياسة الاقتصادية هي إحدى مكونات السياسة العامة، تتكون من مجموعة من الإجراءات والقرارات والتدابير التي تتخذها الدولة من خلال السلطات العمومية المالية والنقدية والتجارية في ميدان اقتصادي معين من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة باستخدام الأدوات والوسائل المناسبة خلال فترة زمنية معينة طويلة أو قصيرة الأجل.

[1] نيس سعيدة، **محاضرات في مادة السياسات الاقتصادية**، موجه لطلبة السنة الأولى ماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة حمى لخضر بالوادي قسم العلوم الاقتصادية، 2021-2022، ص5.

2) السياسات الاقتصادية المستخدمة في علاج البطالة:

يكتسي التشغيل الكامل بمفهومه الواسع نوع من الغموض، حيث يحدث نوع من البطالة في الفترة التي يقضيها الأفراد في البحث عن عمل، لذا لا يمكن القول أن العمالة (التشغيل الكامل) هي مرادف لانعدام البطالة، وبالتالي فإن هذا المفهوم يعني العمل على تحقيق أقل مستوى ممكن من البطالة، حيث يعتقد بعض الاقتصاديين أن معدل البطالة المعقول (الطبيعي) هو المعدل الذي يجعل الاقتصاد يعمل بكفاءة ويتراوح بين 3% و5%.

تختلف السياسات الاقتصادية المستخدمة للحد من البطالة باختلاف آراء علماء الاقتصاد وباختلاف أنواع البطالة وأسبابها، فيمكن مثلا الحد من البطالة المقنعة بإعداد خطة دقيقة وواضحة لتوزيع متوازن للعمالة على مستوى القطاعات والمناطق، وسحب العمالة الفائضة من القطاعات والمناطق التي تعاني من البطالة المقنعة وتوظيفها في القطاعات التي تعاني من عجز.

2-1- السياسة النقدية:

تعتبر النظرية النقدية أن كل التقلبات التي تحدث في المتغيرات الاقتصادية ومن بينها العمالة سببها تغييرات في عرض النقود وبالتالي فإن سبب البطالة يرجع إلى عوامل نقدية، مع العلم أن النقديون لا يعترفون إلا بالبطالة الاختيارية والبطالة الدورية المرتبطة بتقلبات الدورة الاقتصادية وفترتها الزمنية، والتي تنتشر في فترة الركود الاقتصادي.[1]

للحد من البطالة الدورية ينبغي إتباع السياسة النقدية التوسعية من خلال أدواتها المباشرة وغير المباشرة، لضخ المزيد من النقود في السوق بهدف تحسن الوضع الاقتصادي وتحفيزه عن طريق زيادة العرض النقدي

[1] د. نيس سعيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص، 83 - 84.

وخفض أسعار الفائدة، مما يسمح للبنوك رفع قدراتهم على منح القروض للقطاعات الاقتصادية وبالتالي زيادة الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة تمتص العاطلين عن العمل.

2-2-السياسة الاستثمارية:

إن أي قرار استثماري لدى المستثمر يتوقف على درجة استقرار المؤشرات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والطويل، ومن هذه المؤشرات : سعر الصرف، التضخم، رصيد ميزان المدفوعات، عجز الموازنة العامة للدولة، توقعات المضاربة على العملة الوطنية وسعر الصرف وأثره على قيمة صادرات وواردات المستثمرين، وعلى القوة الشرائية لأرصدتهم النقدية والقيمة الفعلية لموجداتهم العينية.

إن أي قرار استثماري يتطلب استقراراً تشريعيا يحمي حقوق المستثمرين وحقوق البلد، إن إصلاح المناخ الاستثماري يتطلب أولاً تحقيق استثمار الموارد الوطنية أولاً، ثم يأتي دور جذب الاستثمارات الخارجية، كذلك يجب توجيه هذه الاستثمارات نحو الأنشطة الإنتاجية المحرضة للتنمية وليس الأنشطة الوهمية (مثل الاستثمار في العقارات والجوانب السياحية غير النافعة).

تامين قنوات ادخارية استثمارية ملائمة لتعبئة الموارد المعطلة، وتوجيهها نحو الاستثمار الحقيقي لزيادة معدلات النمو والتشغيل، فقد اقتصرت القنوات الادخارية في الماضي على المصارف الحكومية التي لم تستطع القيام بوظيفتها الأساسية وهي تعبئة المدخرات واستثمارها، بل أضافت عبئا على الاقتصاد الوطني وهو تجميد رؤوس الأموال وخسارة كتلة الفوائد التي تدفعها للمدخرين دون أن يقابلها أي عوائد استثمارية.[1]

2-3- السياسة المالية:أما أنصار النظرية الكنزية، فإنهم يرجعون سبب البطالة إلى قصور الطلب الكلي الفعال، حيث يعتقدون أن هذا الأخير هو المحدد للعرض الكلي، ومن أجل زيادة العمالة يجب رفع مستوى

[1] محمد جلال مراد، **البطالة والسياسات الاقتصادية**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، د س، ص30.

الطلب الكلي الذي ينقسم بدوره إلى طلب على السلع الاستهلاكية وطلب على السلع الاستثمارية التي تتكون من عوامل الإنتاج

(منها العمالة).

وهكذا فإن أسباب البطالة مرتبطة باختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وبالتالي فإن الأسلوب الفعال للحد من هذه الظاهرة هو السياسة المالية التوسعية، من خلال تخفيض الضرائب الذي يمنح للمستثمرين والمستهلكين المزيد من الأموال لإنفاقها، ومن ثم ارتفاع الطلب على المنتجات وهذا ما يحفز المستثمرين على التوسع في استثماراتهم وبالتالي خلق فرص عمل جديدة تمتص البطالة.

كما يمكن زيادة مستوى الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق العام من خلال الإنفاق الاستثماري على مشاريع البنية التحتية التي تستوعب عمالا يتقاضون أجورا تنفق على الاستهلاك، ومن خلال الإنفاق الجاري (تدعيم الأسعار وإعانات البطالة والمعاشات) الذي يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للمستهلك، وبالتالي ارتفاع الاستهلاك، وهكذا يرتفع الطلب الكلي الذي يحفز المستثمرون على زيادة الإنتاج وبالتالي خلق فرص عمل جديدة. [1]

رغم أن السياسة المالية تحتاج إلى وقت أطول لتنفيذها لضرورة تدخل السلطة التشريعية للموافقة عليها، إلا أنها تعتبر حسب "**جون مينارد كينز–John–Maynard–Keynes**" أكثر فاعلية من السياسة النقدية حيث تساهم بشكل كبير في منح الأفراد الثقة الضرورية بحكوماتهم، ومع ذلك لم يهمل أدوات السياسة النقدية للحد من البطالة، ولكنه اعتبرها أداة مساعدة للسياسة المالية، لذا يمكن البدء في انتهاج سياسة نقدية توسعية عندما يتطلب الوضع الاقتصادي ذلك إلى حين جاهزية تنفيذ أدوات السياسة المالية التوسعية.

[1] نيس سعيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص84.

المبحث الثاني : دور السياسة المالية في التخفيف من مشكلة البطالة

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين باقي السياسات الأخرى، فبواسطتها يمكن للدول تحقيق الأهداف المسطرة والتي تطمح لتحقيقها، ويعود ذلك للأدوات المستخدمة في السياسة المالية والتي تعتبر من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في ترشيد النفقات العامة للدولة حفاظا على التوازن في الموازنة العامة بالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي المنشود .

المطلب الأول:مفهوم وأدوات السياسة المالية:

1-مفهوم السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية على أنها إحدى فروع السياسة الاقتصادية، وتهدف إلى استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتي من أهمها تحقيق مستوى الناتج القومي الصافي عند مستوى التوظيف الكامل، دون أن يصحب ذلك تضخم، ويتمثل تأثير الحكومة في الطلب الكلي في السياسات التي تضعها الحكومة فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي, الضرائب والمدفوعات التحويلية والتي عادة ما يتم استخدامها كأدوات لضبط النشاط الاقتصادي ويطلق عليه بمجموع السياسة المالية.[1]

وهناك تعريف آخر يخرج عن مضمون التعريفات السابقة ويوضح أن السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق، الذي تقوم به الحكومة من ناحية، وبمستوى هيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى.[2]

[1] رفع شهاب الحمداني ،**نظرية الاقتصاد الكلي**، ط1 ،دار وائل للنشر 2014، الأردن ،عمان ،ص 259.

[2]Philip-A-kleim .**the management of market.oriente** .belmont .california.1973. P176

كما يمكن تعريفها على أنها تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية والإمكانيات المالية المتوفرة في الدولة.[1]

ويعرفها البعض بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة، بقصد تحقيق أهداف محددة، بينما يعرفها البعض الأخر بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحويل متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل الناتج الوطني ,العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار الغير مرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.[2]

2-أدوات السياسة المالية:

للسياسة المالية مجموعة من الأدوات، تستخدمها من اجل تحقيق أهدافها وتتمثل فيما يلي :

1) السياسة الضريبية :

تتعدد تعاريف السياسة الضريبية تبعا لتعدد أهدافها، وفيما يلي بعض تعاريف السياسة الضريبية . تعبر السياسة الضريبية عن مجموعة من التدابير ذات طابع ضريبي، المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي من جهة ثانية، وهناك تعريف آخر تنص على أنها مجموعة من البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة الأدوات

[1] علاء فرج الطاهر، **التخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى ،دار الراية ،الأردن، 2011 ، ص177.

[2] احمد منظور عطيه وآخرون، **دور السياسة المالية في مواجهة مشكلة البطالة في الاقتصاد الليبي**، جامعة بنغازي المجلد الثاني والأربعون، الجزء الثالث، ليبيا، جوان 2018 ،ص 219.

الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار معينة، وتجنب آثار أخرى تتلائم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وتتمثل وظائف السياسة الضريبية فيما يلي:[1]

1- **توجيه الاستهلاك** : وذلك من خلال استعمال الضرائب كأداة على الاستهلاك، كتخفيضها من اجل الترويج النسبي للسلع والخدمات ورفعها من اجل الحد من استهلاك إنتاجها.

2- **توجيه قرارات أرباب العمل** : يمكن استخدام الضريبة في خلق التوازن بالكميات التي يرغب فيها، ويمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع، بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتوجيه واستقطاب الاستثمار .

3-**زيادة تنافس المؤسسات** : يؤثر انخفاض الضريبة على تنافس المؤسسات فيساعد على زيادة الإنتاج، مما يعمل على خفض الأسعار وعوامل الإنتاج، وهذا يؤدي إلى خفض التكاليف الكلية للإنتاج .

4- **تصحيح إخفاقات السوق** : يعمل سوق المنافسة الكاملة على تخصيص الموارد بشكل جيد، إلا إن هذا السوق غير موجود على ارض الواقع وهذا ما يبرز عجز الأسواق الغير تنافسية عن التخصيص الكفء للموارد، وذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأفراد نضير نشاط معين.

5- **إعادة توزيع الدخل** : من خلال التخفيض النسبي للفوارق في الدخل القومي الموجه للمختلف الشرائح والفئات، مما يجعل أصحاب القرار أمام موقفين إما خيار كفاءة تخصيص الموارد وإما اختيار العدالة الضريبية.

6-**تمويل التدخلات العمومية** : وهو هدف أصلي وثابت للضريبة، لكونه تمويلا غير تضخمي.

[1] قدي عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص172.

7- **توجيه المعطيات الاجتماعية** : من خلال تشجيع الأنشطة الاجتماعية.

2) سياسة الإنفاق العام :

يمكن تعريف سياسة الإنفاق العام على أنها : "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو احد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة العامة "، كما تعرف النفقات العامة على أنها : " مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق نفع عام (او جماعي).

وتسعى سياسة الإنفاق العام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وتتمثل فيما يلي : [1]

أ) النمو الاقتصادي : يمكن إبراز هذا الأثر من خلال فكرة المضاعف والتي مفادها أن زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار اكبر من الزيادات في الإنفاق .

ويعبر على المضاعف بالعلاقات التالية:

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي لاستهلاك}}$$

ويتوقف أثر المضاعف على درجة مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، فكلما كان الجهاز مرنا كان قادرا على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، وكلما أنتج المضاعف أثره.

ب)سياسة الإنفاق العام ومستوى الأسعار : تستخدم الأسعار كأداة لتخصيص الموارد الاقتصادية، ولذا تعمل الدولة على التأثير عليها بالاستخدام أداة الإنفاق العام تخفيضا أو تثبيتا أو رفعا، فقيام الدولة بتأمين بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم يؤدي إلى تخفيض أسعارها، و تتدخل الدولة عن طريق دعم

[1] عادل احمد حشيش، **أصول المالية العامة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، دون سنة نشر، ص 63 .

الأسعار المنتجات أو الخدمات، مما يؤدي إلى خفض أسعارها ونجد الدول تعتمد على الإنفاق العام في فترات الكساد وتخفيضه في فترات الرواج .

ج) سياسة الإنفاق العام وتوزيع الدخل : تسعى الدولة إلى تقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقا للعدالة، ولهذا تسعى سياسة الإنفاق إلى رفع مستوى المداخيل المنخفضة، وتزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عند حصولهم على خدمات اجتماعية بصفة مجانية.

3) سياسة العجز الموازني:

يعبر عجز الموازنة عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من إيرادات العامة، وقد يكون هذا العجز مقصود نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية، وقد يكون هذا العجز غير مقصود وإنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات وهو السبب في ذلك. [1]

1- أنواع العجز الموازني:

هناك عدة أنواع للعجز الموازني نذكر منها :

أ) العجز الجاري : ويعبر على صافي مطالب القطاع الحكومي من موارد، والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع النفقات العامة الجارية والإيرادات العامة الجارية.

ب) **العجز الشامل:** هو مجموع العجز المتعلق بالقطاع الحكومي من حكومة مركزية وحكومة الولايات والأقاليم والمشروعات التابعة للدولة.

ج)العجز الأساسي: هو عبارة على العجز الجاري مطروح منه الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقا.

د) العجز التشغيلي: يعبر عن ذلك العجز الناجم عن ربط الديوان وفوائدها بالأسعار الجارية لتفادي آثار

[1] قدي عبد المجيد،**مرجع سبق ذكره**، ص201.

التضخم.

ث) العجز الهيكلي: يعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الظرفية المؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية (إيرادات ونفقات)، دون أن تعكس الحقيقة في المدى الطويل، وهو يساوي العجز الشامل مطروح منه العجز الظرفي.

2) مراحل وطرق تمويل العجز الموازني:

إن تجارب الدول النامية في مجال معالجة العجز في الموازنة العامة أفرزت عن وجود مرحلتين لمعالجة هذا العجز على أن يتم الاعتماد في كل مرحلة على وسائل معينة : [1]

المرحلة الأولى: في هذه المرحلة يتم العمل على تخفيض نسبة العجز الموازني عن طريق إعادة النظر في هيكل كل من النفقات العامة والإيرادات العامة، بحيث يتم العمل على زيادة الإيرادات العامة بمعدل اكبر عن معدل التوسع في النفقات، وفي هذا الصدد فان الضرائب تعتبر عامل أساسي، بحيث يتم البحث عن احتياطات ضريبية يمكن تعبئتها ولكن على شرط أن لا تكون لهذه الزيادة في الضرائب أثار سلبية على كل من الاستثمار والاستهلاك، كما انه يمكن تخفيض هذا العجز عن طريق الاعتماد على إعادة النظر في هيكل النفقات، وذلك من خلال الكشف عن احتياطات لفوائض في مكون الإنفاق العام، يمكن الحد من التوسع فيها.

المرحلة الثانية: إن نجاح إجراءات المرحلة الأولى يعتمد بصورة أساسية على مدى مرونة كل من الإيرادات العامة والإنفاق العام، حيث أن ضعف مرونة كل من الإيرادات والنفقات العامة يحول دون فعالية الإجراءات

[1] نذير ياسين، **اثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة(1970-2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2012، ص14.

التي تهدف إلى تخفيض العجز، في هذه الحالة يكون صانعوا السياسة المالية أمام حتمية إيجاد مصادر فعلية لتمويل العجز الموازني.

المطلب الثاني: استخدامات السياسة المالية في التخفيف من أثار البطالة:

تتدخل الدولة للخروج من أزمة الركود وما ينتج عنها من بطالة ،باستخدام أي أداة من أدوات السياسة المالية سواء بتخفيض الضرائب كتدبير مالي، او بزيادة النفقات الحكومية او كلاهما معا للرفع من مستوى الطلب الكلي المحقق للتشغيل الكامل.

1- تخفيض الضرائب كتدبير مالي:

إن التخفيض في معدلات الضرائب في فترات الكساد يشجع على الإنفاق، بترك النقود في أيدي الأفراد للاستهلاك والاستثمار، وتخفيض الضرائب مؤسس بصفة أولية على اعتبار انه لو لم تستعمل الموارد كاملة فليست الضرائب مطلوبة لتقليل الإنفاق الخاص، وبالتالي إذا نشأ في اقتصاد قو، تدفع نحو الكساد، فان تشجيع الأسواق يمكن أن يتم بواسطة خفض الضرائب، أما إذا كان التضخم متوقعا فيمكن محاربته بزيادة الضرائب. إذا كان التوظيف ينخفض بينما الأسعار ترتفع فان الأمر يتطلب ضوابط مباشرة على الأجور والأسعار أو برنامجا يؤثر مباشرة على التوظيف مثل الأشغال العامة.[1]

2- زيادة النفقات الحكومية:

إن طريقة السياسة المالية لمعالجة الكساد التي اتبعتها الدول النامية في السابق، كانت عبارة عن برنامج زيادات متنوعة في النفقات الحكومية مصممة لرفع مستوى الإنفاق الإجمالي في الاقتصاد، ويتم ذلك في صوّر متعددة، فيمكن توزيعها كمنح مباشرة للمستهلك لا تتضمن بذاتها شراء موارد بل تقدم كأموال للأفراد

[1] خلوط فوزية، **دور السياسة المالية في تحقق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة(دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004/2003، ص60.

لإنفاقها، وكذلك المعاشات وغيرها من أشكال الإعانات. إن التوسع المباشر في العمالة الكاملة ينشأ عندما تقوم الحكومة من خلال الضرائب ،الاقتراض والإنفاق، وهذا النوع يزيد من النشاط الاقتصادي، ويمكن التأثير على العمالة الكاملة بعمل غير مباشر من خلال تشجيع الاستثمار الخاص، والصعوبات في تشجيع الاستثمار الخاص كوسيلة لتوفير العمالة الكاملة ،تكمن في عدم الاتفاق حول كيفية تشجيع الاستثمار، وليس حول الرغبة فيه، ويوجد الكثير من هذا الخلاف لأن الاستثمار الخاص سوف يتأثر بأي عمل من الأعمال الحكومية.[1]

[1] خلوط فوزية، **مرجع سبق ذكره**، ص60.

المطلب الثالث : واقع التشغيل في الجزائر

تعبر سياسة التشغيل عن الآليات والتدابير التي تقوم بها الحكومات في سبيل خلق فرص عمل بشتى الأنماط، إن معالجة قضية التشغيل تقتضي تحليل مشكلة البطالة من حيث الأسباب والبنية وهو ما يمثل جانب الطلب من جهة ومن جهة أخرى تحليل احتياجات سوق العمل حجما ونوعا وتحليلا وهو ما يمثل جانب العرض. [1]

1) ظاهرة البطالة في الجزائر:

كغيرها من الدول وضعت الجزائر مشروع سياسي لمواجهة البطالة، مستخلصة من تجارب بعض الدول التي خاضت غمار الإصلاحات الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال سياسة تقييم البرامج الوطنية لمكافحة البطالة ووضع إستراتيجية للنمو الكثيف للعمل، وذلك لخلق هياكل قوية متخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها، فقامت بإنشاء أجهزة خاصة لخلق مناصب عمل تابعة لوزارة العمل والتشغيل والتضامن الوطني المهيكلة على المستوى المركزي وعدة مديريات ووكالات على المستوى المحلي وهي:

- الوكالة الوطنية للتشغيل **ANEM**
- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية **NESDA**
- الصندوق الوطني للتامين عن البطالة **CNAC**
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ANGEM**
- برنامج عقود ما قبل التشغيل تابع لمديرية النشاط الاجتماعي **DAS**

[1] د.مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن،2009،ص 275.

ورغم هذه الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية إلا أن نسب البطالة شهدت ارتفاعا منذ سنة 2015 إلى سنة 2019 وذلك بسبب تراجع أسعار النفط، مما يظهر أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي متعلق بتقلبات أسعار البترول، و مما يحول دون تنمية قادرة على القضاء على البطالة .

في سنة 2019 مست الجزائر جائحة كورونا والتي لم يسلم منها أي دولة من دول العالم، فلم تكن سنة 2020 سهلة على الاقتصاد الجزائري بسبب الوباء العالمي الذي تزامن مع انخفاض أسعار النفط مما جعل الحكومة تلجأ إلى سياسة تقشفية في موازنتها السنوية والتي تعتبر أكثر تقشفا في تاريخها مما جعل الخبراء الاقتصاديين يدعون الى ضرورة تنويع المداخيل خارج المحروقات لمواجهة الأزمة .[1]

جدول رقم (1) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2019 – 2023 :

السنة	2019	2020	2021	2022	2023
معدل البطالة%	11.4	14.2	12.7	15.3	11.7

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء

بعد قراءتنا لأرقام الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة لم تستقر منذ سنة 2019، بل كانت تتراوح بين النزول والصعود. فقبل جائحة كورونا سجلت الجزائر نسبة بطالة قدرت ب 11.4%، و أشار الديوان الوطني للإحصاء إلى أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 1.449 مليون عاطل ،منهم 663 ألف ليس لديهم شهادات

[1] الديوان الوطني للإحصاء، https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327، تاريخ الاطلاع 2024/05/18، على الساعة 13:00.

جامعية، أي بنسبة 45.8% من مجموع العاطلين، في حين يشكل خريجي الجامعات حوالي 27.8% أما خريجي مراكز التكوين المهني فبلغت النسبة 26.5%.[1]

بعد جائحة كورونا تأثر الاقتصاد الجزائري كباقي اقتصاديات العالم، إلا أن خصوصية هذا الاقتصاد زادت من حدة تأثره بسبب تراجع أسعار المحروقات، ناهيك عن هشاشته التي جعلت نسبة البطالة ترتفع الى حوالي 14.2% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 حيث كانت 11.4%. أما سنة 2021 سجلت نسبة البطالة انخفاضا ب 1.5% حيث قدرت بـ 12.7% ،وفي سنة 2022 ارتفعت مرة أخرى بحوالي 2.6% فكانت نسبتها 15.3%. وبعد استحداث منحة البطالة التي أقرتها الدولة سنة 2022 حصرت نسب البطالة مما أدى إلى انخفاضها.[2]

أما في سنة 2023 انخفضت نسبة البطالة انخفاظا واضحا مقارنة بسنة 2022 بسبب ارتفاع عائدات النفط في السوق العالمية بعد اتفاق الدول المصدرة للنفط **اوبيك** + **OAPEC** +.

2)أسباب مشكلة البطالة في الجزائر:

تعتبر البطالة من أشد المخاطر التي تهدد استقرار وتماسك المجتمعات، ما جعلها تلقى الاهتمام الواسع والكبير من طرف الحكومات من أجل الحد منها أو التخفيف من معدلاتها.

إن الرغبة في تحقيق النهوض الاقتصادي وإخراج المجتمع الجزائري من الوضع المزري الذي كان يتعرض له غداة الاستقلال (فقر، مرض، جهل، بطالة) جعلت النظام الحاكم آنذاك يضع إستراتيجية تنموية، أولى

[1] وسام بوقجان وآخرون،"**دراسة تحليلية لآثار جائحة كورونا (covide-19)على معدلات البطالة في الجزائر** " مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 8. ع. 2 (ديسمبر 2021) 206 .

[2] موسى كاسحي وآخرون، "**أزمة فيروس كورونا وآثارها على الاقتصاد الجزائري**" مجلة الأبحاث، 6.ع 1، (2021) ،905.

أهدافها امتصاص البطالة التي نجح فيها بشكل كبير، إلا أن ذلك لم يدم بسبب هشاشة الاقتصاد المبني على مداخيل المحروقات. والى يومنا هذا مازال المشكل قائما رغم المحاولات العديدة من قبل الحكومات المتعاقبة بإنشاء برامج، ومحاولة توفير مناخ استثماري يساعد في خلق مناصب شغل لطالبي العمل، إلا إن ذلك لم يكن كافيا لعدة أسباب منها:

أ)الأسباب الاجتماعية :

- ارتفاع معدلات نمو السكان يحول دون القدرة على استثماراتهم في عملية الإنتاج، بالإضافة إلى العجز في استيعاب الخريجين الجدد سنويا في سوق العمل وهذا ما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة في المجتمع .
- أساليب التنشئة الاجتماعية والتي لا يسعى فيها ولي الأمر إلى أن ينمي في الطفل قيمة الاجتهاد والعمل.
- التعليم ومستوياته حيث يؤثر هذا الأخير في سوق العمل، وذلك عندما لا تتناسب مستويات التعليم مع احتياجات السوق أو عندما لا تتماشى مع التكنولوجيا الحديثة.[1]

ب)أسباب اقتصادية : وتتمثل فيما يلي:

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناجمة عن فشل السياسات الاقتصادية.
- إحلال العمالة الوافدة محل العمالة المحلية خاصة الصينية التي أصبحت حقيقة اليوم في سوق العمل الجزائري.
- ازدياد الاعتماد على أسلوب كثافة رأس مال على حساب الأيدي العاملة.
- إتباع سياسة التقشف نتيجة انخفاض مداخيل البترول في السنوات الأخيرة.

[1]فريدة شلوق ،"**واقع البطالة وسوق الشغل في الجزائر الأسباب والتحديات** " ، مجلة الباحث الاجتماعي ع 13 ،(2017) ،ص442.

- عدم نجاح القوانين المحفزة للاستثمار.
- الاعتماد على الاستيراد بدل تشجيع التصنيع الداخلي.
- الثورة التكنولوجية التي قلصت الوظائف بسبب الماكينة المتطورة.

ج)أسباب صحية استثنائية:

جائحة كورونا أواخر سنة 2019 والتي أجبرت العالم إلى اللجوء لنظام البطالة الجزئية في القطاعين الخاص والعام، وباعتبار هذه الجائحة أصبحت واقعا نتج عنه آثار سلبية فقد اتخذ المشرع الجزائري تدابير وقائية ليتم على إثرها تعليق نشاطات نقل الأشخاص الجوية، البرية، البحرية وغلق المحلات التجارية في كل المدن بالإضافة إلى غلق المؤسسات الصغيرة والمصغرة مما أثر سلبا على معدل البطالة في الجزائر.[1]

3)تحديات ومعوقات سياسة التشغيل في الجزائر:

إن حجم التحديات والمعوقات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر في مجال تشغيل الشباب كبيرة ومعقدة، باعتبار الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها هذه الشريحة أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه الإشكالية لا سيما أمام تراجع القطاع العمومي عن تحويل الاستثمارات وإنجاز المشاريع المنشأة لمناصب العمل المستمرة والدائمة، واستمرار المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، والتقليص من عدد العمال إما بسبب الغلق أو سبب مواجهة

[1] غانم حيطي وآخرون، "**الاقتصاد الجزائري بين الأزمة الهيكلية والأزمة الصحية** "، مجلة دفاتر بروداكس11. ع 1 ،(2022) ، ص459 .

الأزمات الاقتصادية والمالية. وعموما يمكن حصر تحديات ومعوقات سياسة التشغيل في الجزائر في النقاط التالية:[1]

1)العمل غير المنظم أو ما يعرف بالبديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل أمام ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة، هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من الشباب، الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال: سواء في مجال ظروف العمل أو في الأجور ومختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل في غياب الهيئات الرقابية.

2)من التحديات التي تعيق نجاح التجارب والبرامج العديدة التي قامت بها الدولة للحد من بطالة الشباب، والتي تشكل في نفس الوقت إحدى معوقات عمل هيئات التشغيل والتحكم في سوق العمل تكمن في عدم تكييف أنظمة وبرامج التعليم العالي والتكوين المهني بما يتناسب والاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل، مما يعني تكوين متزايد من الإطارات والعمال الذين سوف لن يجدوا مناصب عمل تتناسب و تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم .

[1] غانم عبد الله وآخرون، "**اجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر" (المساهمات وأوجه القصور)** ،ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة المسيلة ، خلال الفترة 15/16 نوفمبر، 2011.

3) من الآثار السلبية الناتجة عن البطالة في أوساط الشباب الارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف نحو الأعمال الإجرامية، وتعاطي المخدرات والعنف ضد المجتمع والهجرة غير المشروعة نحو البلدان الأوروبية عبر وسائل وطرق غير مضمونة العواقب .[1]

شكل رقم (08): العوامل الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية

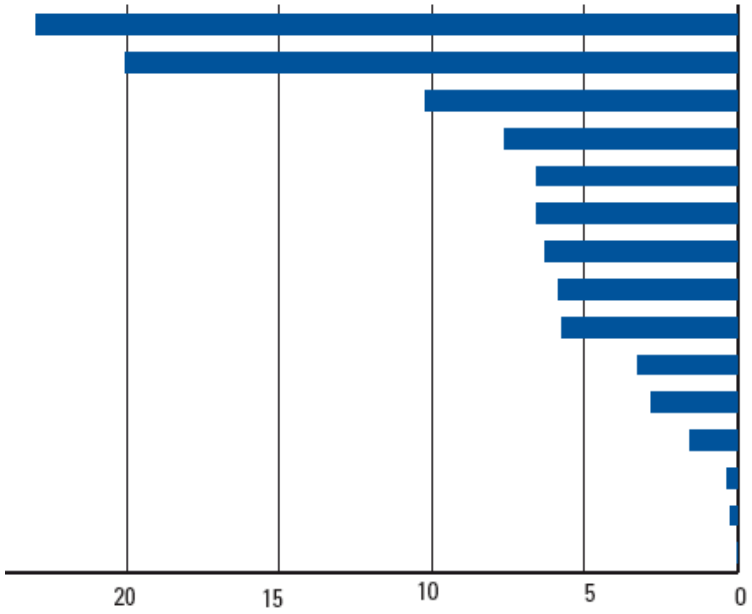

الحصول على التمويل	0،23
عدم كفاءةالبيروقراطية الحكومية	1،20
الفساد	2،10
التعليم غير المناسب للقوى العاملة	6،7
لوائحالعملالتقييدية	6،6
سياسةعدم الاستقرار	6،6
الأنظمة الضريبية	3،6
عدم كفايةالمعروض منالبنية التحتية	9،5
أنظمة العملة الأجنبية	7،5
معدلاتالضرائب	2،3
الفقراءأخلاقيات العملفيقوة العمل الوطنية	8،2
التضخم	6،1
الجريمةوالسرقة	3،0
الفقراءالصحةالعامة	1،0
عدم الاستقرارالحكومي/الانقلابات	0،0

المصدر: The Global Competitiveness Report -Algeria Middle East and North Africa 2009-20102009 World Economic Forum

[1] غانم عبد الله وآخرون، **مرجع سبق ذكره.**

المبحث الثالث: تحليل الدراسات السابقة للبطالة والسياسة المالية:

إن الدراسات في هذا الموضوع موجودة ومتاحة، نظرا لأهمية الموضوع ، وباعتبار احد متغيرات الدراسة يشكل ظاهرة تؤرق العديد من حكومات العالم وخاصة العالم الثالث، فالعديد من الباحثين الاقتصاديين وحتى الطلبة بمستوياتهم العلمية توجهوا للبحث في ظاهرة البطالة وهل للسياسة المالية اثر في تخيفها او الحد منها، وقد تطرقنا في مبحثنا هذا لبعض الدراسات باللغة المحلية والأجنبية والتي وقعت بين أيدينا كما يلي:

المطلب الأول: الدراسات السابقة للسياسة والبطالة باللغة المحلية

مما وقع بين أيدينا من أبحاث ودراسات سابقة ذات الصلة بالموضوع حول دور السياسة المالية في التخفيف من مشكلة البطالة في الجزائر ما يلي :

1- دراسة سيرين مومني ، هاجر رضوان،فاطمة عتيقة رحمها الله:

الجدول رقم (02) : دراسة سيرين مومني، هاجر رضوان، فاطمة عتيقة رحمها الله

الدراسة /السنة	دراسة سيرين مومني، هاجر رضوان، فاطمة عتيقة رحمها الله (2023/2022)
عنوان الدراسة	منحة البطالة وأثرها على سوق الشغل في الجزائر
النوع و المكان	الدراسة عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة حمة لخضر الوادي.
اشكالية الدراسة	ما هي انعكاسات منحة البطالة على سوق الشغل في الجزائر ؟
اهداف الدراسة	معرفة التحديات والعراقيل في السياسة منحة البطالة ومن محاولة إصلاح الجوانب السلبية. مساعدة الباحثين في ميدان السياسات العامة والسياسات التشغيلية.
منهاج الدراسة	المنهج الاحصائي و جمع البيانات
نتائج الدراسة	من خلال الاستبيان تبين أن مؤسسات القطاع العام أثارت عليها البطالة نسبيا بسبب استحداث منحة البطالة وخاصة مؤسسات قطاع التربية. ظهر من خلال الاستبيان الذي أجري على عينة المؤسسة القطاع الخاص أن

	منحة البطالة أثرت بشكل جلي وواضح بنسبة % 71.4 بالإضافة إلى تأثيرها على عملية التوظيف داخل المؤسسات بنسبة% 42.9وبالتالي كان تأثير منحة البطالة سلبي على هذه المؤسسات.

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الدراسة

2-دراسة مصعب بزاف:

الجدول رقم (03) : دراسة مصعب بزاف

الدراسة /السنة	**دراسة مصعب بزاف (2022/2021)**
عنوان الدراسة	دور السياسة المالية في الحد من البطالة
النوع و المكان	الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة
اشكالية الدراسة	ما هو دور السياسة المالية في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة؟
اهداف الدراسة	تحليل أدوات السياسة المالية ودورها في معالجة مشكلة البطالة الوقوف على حقيقة واقع البطالة في الجزائر التعرف على الإجراءات المتبعة من طرف الدولة خلال البرامج التنموية المقدمة للحد من البطالة.
منهاج الدراسة	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي
نتائج الدراسة	يوجد اختلاف بين المدارس الاقتصادية فالمدرسة الكلاسيكية ترفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويرون أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال وجود حالة بطالة وجدت تكون اختيارية تنشأ بعدم قبول مستوى أجر سائد، أما المدرسة الكينزية يرفضون فكرة عدم تدخل الدولة ضرورة ، بل ضروري تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ويرى أصحاب المدرسة الكينزية أن هناك إمكانية في كون الاقتصاد في توازن مع وجود حالة البطالة وهذه الأخيرة هي بطالة إجبارية تنشأ بسبب وجود قصور في الطلب الكلي الفعال . أن الهدف من برنامج الأنفاق التي تم إصلاحها في فترة 2001-2019 هو لتدارك التأخر المسجل في جميع القطاعات من أجل النهوض بالاقتصاد . ساهمت برامج الإنفاق في تنشيط الطلب الكلي وتحقيق الزيادة في العرض سمح ذلك في زيادة خلق مناصب شغل والتخفيف من معدلات البطالة .

	إن الآليات المنتهجة من قبل الدولة في التخفيف من البطالة عن طريق آليات الدعم كان لها أثر في تراجع معدلات البطالة، ولكن بنسب منخفضة وذلك راجع لإهمالها القطاعات المنتجة، ولكن بدأت الدولة مؤخرا بالاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد والصناعة . الاعتماد على قطاع المحروقات بشكل كبير يبقيه عرضة للصدمات السلبية لأسعار النفط.

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الدراسة

3-دراسة كفية قسميوري:

الجدول رقم (04) : دراسة كفية قسميوري

الدراسة /السنة	**دراسة كفية قسميوري (2021/2020)**
عنوان الدراسة	أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي(النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة)
النوع و المكان	الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة.
اشكالية الدراسة	ما هو أثر أدوات السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي في الجزائر ؟
اهداف الدراسة	إبراز الجوانب النظرية للسياسة المالية والاستقرار الاقتصادي ومؤشراته الداخلية. تسليط الضوء والكشف عن طبيعة العلاقة بين مكونات السياسة المالية والمؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي في الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية السابقة. تحليل ظاهرة نمو الإنفاق العام (الحكومي) من خلال تطبيق القوانين التي تربط العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي خصوصا النمو على الاقتصاد الجزائري. دراسة تطورات المالية العامة بالجزائر من هيكل نفقاتها العامة (نفقات التسيير والتجهيز) والضرائب (الجباية العادية والجباية البترولية) ورصيد موازنتها العامة. دراسة تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي بالجزائر من نمو اقتصادي، تضخم وبطالة ومعرفة أهم محدداتها. تحليل وتقدير أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي بالجزائر في الأجلين الطويل والقصير وذلك خلال الفترة 1992-2018. ومن خلال النمذجة القياسية الاقتصادية للعلاقة بين هاته المتغيرات المستقلة والتابعة

	(مكونات السياسة المالية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي) تسعى الدراسة إلى توجيه صانع القرار المعني بالسياسة المالية في الجزائر إلى البدائل المتعلقة بالإنفاق العام والضرائب، وكذا أساليب تمويل عجز الموازنة العامة، والتي يمكن اختيارها أو التعويل عليها في إعادة هيكلة السياسة المالية، وتكييف النشاط المالي للدولة بما يحقق استقرارا في المستوى العام للأسعار، ودون أن يلحق الضرر بمعدل النمو الاقتصادي والبطالة في الأجل الطويل.
منهاج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي
نتائج الدراسة	أوضح التحليل المطروح في الدراسة عن وجود قدر لا يستهان به من التفاوت فيما يتعلق بآثار متغيرات السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي، ليس فقط في نتائج الدراسات التطبيقية وانما ايضا توقعات النظرية الاقتصادية ذاتها، إلا أننا قد ركزنا على العلاقة بين مكونات السياسة المالية والبطالة وكانت النتائج كالتالي : علاقة الإنفاق بالبطالة : استحوذ موضوع العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة على اهتمام بالغ من قبل المفكرين والباحثين الاقتصاديين، خصوصا بعد الطرح النظري الذي وضح بأن العلاقة عكسية بينهما، فأيدوا هذا الطرح لكن في ظل توفر شروط معينة داخل الاقتصاد كوجود استجابة للآلة الإنتاجية في تلبية الطلب الإضافي –الناجم عن زيادة الإنفاق – عن طريق زيادة الإنتاج والتشغيل، ومن ثم خفض معدلات البطالة. علاقة الضريبة بالبطالة: نجد تفاوت كبير بين آراء المفكرين حول طبيعة هذه العلاقة على حسب نوع الضريبة، فبالرغممن أن أغلب التوقعات النظرية تفترض أن الضريبة تؤثر على تكلفة العمال التي تتحملها المنشآت، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع البطالة نتيجة إحلال رأس المال محل العمل، كما تفترض أن الضريبة على الدخل تؤثر على قرارات العاملين من خلال تخفيض مشاركتهم في قوة العمل أو التقليل من عدد ساعات العمل نتيجة انخفاض العائد الذي يحصلون عليه بسبب هذه الضريبة، ومع ذلك فان الأثر الصافي على عرض العمل نتيجة فرض الضريبة يعد غير محسوم، حيث يتوقف على الأهمية النسبية لكل من "اثر الدخل" و"اثر الإحلال" المتعارضين. علاقة عجز الموازنة بالبطالة :بالرغم من اعتراف معظم الطرح الأكاديمي على صدق المقاربة الكينزية لدور السياسة المالية في معالجة البطالة خصوصا في شقها المتعلق بالتوسع الإنفاقي (إحداث عجز الموازنة)، غير أن فعالية هذه السياسة ترتبط بازدواجية الآثار المتاحة على مستوى الطلب الكلي، والتي تم حصرها في موضوعي آثار الجذب أو التحريك وآثار المنافسة والإقصاء أو أثر المزاحمة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الدراسة

المطلب الثاني : الدراسات السابقة للسياسة المالية والبطالة باللغة الأجنبية :

هذا ما وقع بين ايدينا من أبحاث ودراسات سابقة ذات صلة بموضوع بحثنا تحت عنوان :

السياسة المالية و دورها في التخفيف من البطالة .

1-دراسة **"Oba Gori Joseph"**

الجدول رقم (05) : دراسة **Oba Gori Joseph**

الدراسة /السنة	**دراسة** (2016) Oba Gori Joseph
عنوان الدراسة	fiscal Policy and un employment السياسة المالية والبطالة
النوع و المكان	الدراسة عبارة عن مقال علمي، نيجيريا
اشكالية الدراسة	ما مدى تأثير المتغيرات المستقلة رأس المال والنفقات العامة على معدلات البطالة في نيجيريا؟
أهداف الدراسة	معرفة العلاقة الموجودة بين المتغيرات المستقلة رأس المال والنفقات المتغيرة ومعدلات البطالة. دراسة تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي تضخم بطاله في نيجيريا أهم محددات هذا الأداء. معرفه ماذا تأثير معدلات البطالة على الآفات الاجتماعية الموجودة في نيجيريا .
منهاج الدراسة	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي
نتائج الدراسة	الحاجة الملحة إلى اعتماد سياسة مالية واضحة المعالم للحد من ظاهرة البطالة . وجود تأثير كبير للبطالة على المتغيرات المستقلة (الإنفاق الحكومي والنفقات المتكررة). هناك علاقة طويلة المدى بين السياسة المالية ومعدلات البطالة . ضرورة تشجيع السياسة المالية التوسعية لتحريك التنمية في نيجيريا. وجوب تنمية الاقتصاد وذلك بتحسين أساليب مجلس السياسات ما يجعل الحكومة تزيد من إنفاقها الرأسمالي خاصة في مجال البنية التحتية، لتسهيل امدادات الطاقة ما ينتج عنه توفير اليد العاملة يؤدي كل ذلك في النهاية إلى التقليل من معدلات البطالة.

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الدراسة

2- دراسة Shadi Saraireh

الجدول رقم (06) : دراسة Shadi Saraireh

الدراسة /السنة	دراسة Shadi Saraireh (2020)
عنوان الدراسة	The impact of government expenditures on unemployment . تاثير النفقات الحكومية على البطالة
النوع و المكان	الدراسة عبارة عن مقال تاريخي، الأردن
اشكالية الدراسة	هل يمكن للدعم المالي أو الانفاق الحكومي أن يقوم بمعالجة مشكلة البطالة في الأردن ؟
اهداف الدراسة	إيجاد الصلة بين الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة على المدى القصير والطويل . إيجاد العلاقة الضرائب والتضخم بمؤشرات الأداء الاقتصادي على النمو في الإنتاج. معرفة العلاقة بين معدلات الإنتاج ونسب البطالة في الأردن.
منهاج الدراسة	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي
نتائج الدراسة	انه من بين أدبيات النظريات الاقتصادية نجد أنه كلما قلت فرص العمل زادت نسبة البطالة. الأردن لديه كثافة عمالية كبيرة وبالتالي فهو يسعى من خلال السياسات المالية المعتمدة إلى خفض نسب البطالة . في هذه الورقة البحثية وجدنا أن البطالة طويلة المدى تنخفض إذا أنفقت الحكومة المزيد من المال على البنى التحتية التعليم والصحة. وجود علاقة سلبية بين معدلات البطالة والإنفاق الحكومي في الأردن في الفترة ما بين 1990-2019.

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الدراسة

3- دراسة Kareem ObayesHassanAl-Azzawi, Hussein Abbas husseinAl-Shamri

Huda Abdulredha Ali 2020

الجدول رقم (07) :دراسة Kareem ObayesHassanAl-Azzawi, Hussein Abbas husseinAl-Shamri Huda Abdulredha Ali 2020

الدراسة /السنة	دراسة Kareem ObayesHassanAl-Azzawi, Hussein Abbas husseinAl-Shamri Huda Abdulredha Ali 2020
عنوان الدراسة	The relationship between unemployment and financial policy العلاقة بين البطالة والسياسة المالية
النوع و المكان	الدراسة عبارة عن مقال علمي ، مصر
اشكالية الدراسة	ما هي السياسات المالية التي تنتهجها الحكومة العراقية بعد سنة 2003 لمعالجة المشاكل الاقتصادية؟
اهداف الدراسة	معرفة دور السياسة المالية في التقليل من معدلات البطالة في العراق بعد سنة 2003.
منهاج الدراسة	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي
نتائج الدراسة	وجود صعوبات وحواجز جعلت السياسة المالية عاجزا عن تحقيق اصلاحات اقتصادية واجتماعية لخلق مناصب عمل ومن بينها عدم الاستقرار السياسي آنذاك. سوء ادارة أموال الدولة من قبل الحكومة العراقية نتج عنه فشل السياسة المالية في تحقيق أهدافها . عجز ميزانية الدولة عن تحقيق أهدافها الاقتصادية وعدم وجود انسجام بين السياستين النقدية والمالية . ضعف عائدات الدولة خارج قطاع النفط والذي يسبب بدوره العجز المستمر في الموازنة العامة بالإضافة إلى نقص الإيرادات الضريبية الناتجة عن الفساد الاداري والمالي والإعفاءات الضريبية الكبيرة .

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الدراسة

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة

يركز هذا المطلب على المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من خلال ذكر أهم أوجه التشابه وأوجه الاختلاف، وبعد استعراض الدراسات السابقة وجدنا أن أهم ما يميز دراستنا الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة هو التوقيت الزمني والذي يشهد حاليا اهتماما بالغا وتوجها واضحا المعالم من قبل الحكومة الجزائرية بالتشغيل، وإعطاء أولوية قصوى لتحقيق هدف التخفيف من حدة البطالة من خلال استحداث منحة البطالة في مارس 2022، بالإضافة إلى إعطاء امتيازات للمؤسسات من تخفيض في نسب الاشتراكات في الضمان الاجتماعي والمساهمة في أجرة العامل عند إبرام العقد المدعم(CTA) لفائدة طالبي العمل المسجلين على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM)، زيادة إلى الإحصائيات الحديثة التي قمنا بإدراجها في دراستنا هاته، ومن خلال الجداول التالية سوف نستعرض أهم أوجه الاختلاف وأوجه التشابه دراستنا الحالية مقارنة بالدراسات السابقة :

1-الدراسات باللغة العربية:

جدول رقم(08) : مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات باللغة العربية

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة سرين مومني هاجر رضواني فاطمه عتيقه رحمها الله	تحتوي هذه الدراسة على نفس المتغير التابع ونفس المتغير المستقل المتعلق بالسياسة المالية والبطالة بالإضافة الى استعمال نفس المنهج المتبع خلال هذه الدراسة والمتمثل في المنهج	تختلف دراستنا مع الدراسة محل المقارنة من حيث حدود الدراسة حيث كانت دراستنا على مستوى الفرع الولائي للتشغيل بولاية غرداية سنة 2024 أما دراسة الطالبات الثلاثة كانت على مستوى الفرع الولائي بالوادي سنة 2023 بالإضافة إلى الاختلاف في بعض أهداف الدراسة فنحن هدفنا كان تحليل أدوات السياسة المالية ودورها في معالجة البطالة بينما الدراسة محل المقارنة فكان الهدف منها معرفة التحديات والعراقيل في

	الوصفي التحليلي	سياسة منحة البطالة.
دراسة مصعب بزاف	تحتوي هذه الدراسة على نفس المتغير التابع ونفس المتغير المستقل المتعلق بالسياسة المالية والبطالة بالإضافة الى استعمال نفس المنهج المتبع خلال هذه الدراسة والمتمثل في المنهج الوصفي التحليلي ،بالإضافة إلى وجود تشابه في بعض أهداف الدراسة	اولا تختلف هذه الدراسة مقارنة بالدراسة مصعب بزاف في حدود الدراسة فدراستنا تمت على مستوى الفرع الولائي للتشغيل غرداية سنة 2024 بينما الدراسة محل المقارنة فكانت تتحدث عن البطالة ومؤشراتها في الجزائر خلال فترة (2001 –2019) في سنة 2022، كذلك دراستنا استعملت أداة المقابلة والملاحظة لجمع البيانات بينما الدراسة محل المقارنة لم تقم بذلك.
دراسة كفية قسميوري	تحتوي هذه الدراسة على نفس المتغير المستقل المتعلق بالسياسة المالية بالإضافة إلى استعمال نفس المنهج التحليلي الوصفي في الدراسة	تختلف دراستنا مع الدراسة محل المقارنة في المتغير التابع في دراستنا كان البطالة بينما دراسة كافيه قسميوري فكان يتحدث عن عدة مؤشرات داخلية للاستقرار الاقتصادي ولم يأخذ مؤشر البطالة حيزا كبيرا ،وكذلك تم وجود اختلاف في حدود الدراسة فدراستنا تمت على مستوى الفرع الولائي للتشغيل بغرداية سنة 2024 بينما الدراسة محل المقارنة كانت سنة 2021ببسكرة. بالإضافة إلى وجود اختلاف في دراسة الحالة اذ ان دراستنا كانت حول منحة البطالة ودور السياسة المالية في الحد منها بينما دراسة كافيه قسميوري كانت حول أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية بصفه عامة.

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الدراسة

2-الدراسات باللغة الأجنبية:

جدول رقم(09) : مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات باللغة الأجنبية

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة oba gori joseph	تطرقت الدراسة محل المقارنة إلى نفس المتغير المستقل والتابع والمتمثل في البطالة والسياسة المالية بالإضافة إلى اعتمادها على نفس المنهج في الدراسة والمتمثل في المنهج التحليلي الإحصائي	اختلفت هذه الدراسة في حدود المكانية والزمنية حيث تمت دراستنا في الجزائر بولاية غرداية بالفرع الولائي للتشغيل سنة 2024 بينما الدراسة محل المقارنة كانت في نيجيريا سنة 2016
دراسة shadisarairh	تطرقت الدراسة محل المقارنة إلى النفس المتغير التابع المتمثل في البطالة بالإضافة إلى اعتمادها على أحد مناهج الدراسة وهو المنهج التحليلي كذلك يوجد وجه تشابه بين الدراستين وهو في احد الاهداف المتمثل في إيجاد العلاقة بين الإنفاق الحكومي كأحد أدوات السياسة المالية مع البطالة	هناك اختلاف في حدود الدراسة بين الدراسةالحالية والدراسة محل المقارنة في الحدود المكانية والزمنية فالأولى تمت في الجزائر سنة 2024 بينما الدراسة الثانية تمت في الأردن سنة 2020
الدراسة Kareemobeys Hassan AL-Azzawi Hussein AL-Shamri Huda Abdulreaha Ali	عالجت دراستنا نفس المتغيرين التابع والمستقل اللذان استعمل في الدراسة محل المقانة وهما البطالة والسياسة المالية بالإضافة الى وجود تشابه في نفس الهدف الرئيسي من الدراسة وهو دور السياسة المالية في التخفيف من البطالة	يوجد اختلاف بين الدراسةالحالية والدراسة محل المقارنة في الحدود الزمنية والمكانية في الدراسةالحالية كانت في الجزائر وبالتحديد بولاية غرداية سنة 2024 بينما الدراسة محلالمقارنة كانت بالعراق سنة 2020

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الدراسة

ملخص الفصل الأول:

بعد دراستنا لموضوع السياسة المالية والبطالة، يمكن القول أن هناك مجموعة من الأسباب زادت من تفاقم مشكلة البطالة، و التي ما زالت تؤرق العديد من اقتصاديات العالم، سوءا العالم المتخلف او العالم المتطور، مما أدى إلى تدخل الدولة عن طريق سياستها المالية، معتمدة على مجموعة من الأدوات على غرار الإنفاق العام، السياسة الضريبية والعجز الموازني، مراعية فيها خصوصية الوضع الاقتصادي العام الذي تمر به البلاد، وتجنبا للمخاطر المحدقة التي يمكنها أن تهدد الاقتصاد، نظرا لارتباط البطالة وتأثيرها المباشر والغير مباشر في عملية البناء الاقتصادي والاستقرار السياسي للمجتمعات.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعد منحة البطالة أحد البرامج الحديثة، والتي منحتها الدولة للوكالة الوطنية للتشغيل من أجل تسييرها عبر كامل الملاحق المحلية للتشغيل المنتشرة عبر التراب الوطني، فمنذ شهر مارس 2022 والفروع الولائية عبر ملاحقها تستقبل طالبي العمل الذين تتوفر فيهم شروط الاستفادة المسجلين في منصة منحة، الموقع الذي أطلقته الوكالة الوطنية للتشغيل، بالإضافة إلى العديد من المنصات الأخرى التي ساهمت بشكل كبير في تسهيل عملية التسجيل عن بعد، سواء لطلب شهادة بطاقات التسجيل أو لحجز موعد لتقديم ملف المنحة، مما لاق ارتياحا كبيرا من طرف الوافدين.

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى دراسة حالة حول منحة البطالة بالفرع الولائي للتشغيل بغرداية بغية معرفة أثر استحداث منحة البطالة على معدلات البطالة بالولاية.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمنحة البطالة بالفرع الولائي للتشغيل غرداية

المبحث الأول : الوكالة الوطنية للتشغيل تعريفها ودورها

تقوم الوكالة الوطنية للتشغيل (**ANEM**) بدور كبير ومهم للغاية في سوق الشغل بالجزائر، بل تعتبر المحرك الأساسي له من خلال عملية التنظيم والتنسيق بين المؤسسات العارضة لمناصب الشغل وطالبي العمل المسجلين على مستوى ملاحقها المنتشرة ، بالإضافة لتسييرها لجهاز منحة البطالة منذ مارس 2022 وهذا بعد الثقة التي وضعتها الدولة الجزائرية في إطاراتها المؤهلة والتي نجحت لحد ألان في المهمة الموكلة إليها.

المطلب الأول : تعريف الوكالة الوطنية للتشغيل وهيكلها التنظيمي

1-تعريفها :

تعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 77/06 المؤرخ في 17 محرم 1427 هـ الموافق إلى 18 فبراير 2006 وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.[1]

تلعب الوكالة الوطنية للتشغيل دور الوساطة المهنية بين عروض وطلبات العمل المسجلة على مستوى الملاحق المحلية للتشغيل المنتشرة في كامل التراب الوطني،كما تساعد على تنظيم معرفة وضع سوق العمل الوطني وتطوره ، وتعتبر الأداة الفعلية للدولة في أداء مهامها كوسيط في سوق الشغل كما تقوم بتنفيذ سياسة الدولة للتشغيل كمخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 77/06 المؤرخ في 17 محرم 1427 هـ الموافق إلى 18 فبراير 2006 وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

2-الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية للتشغيل :

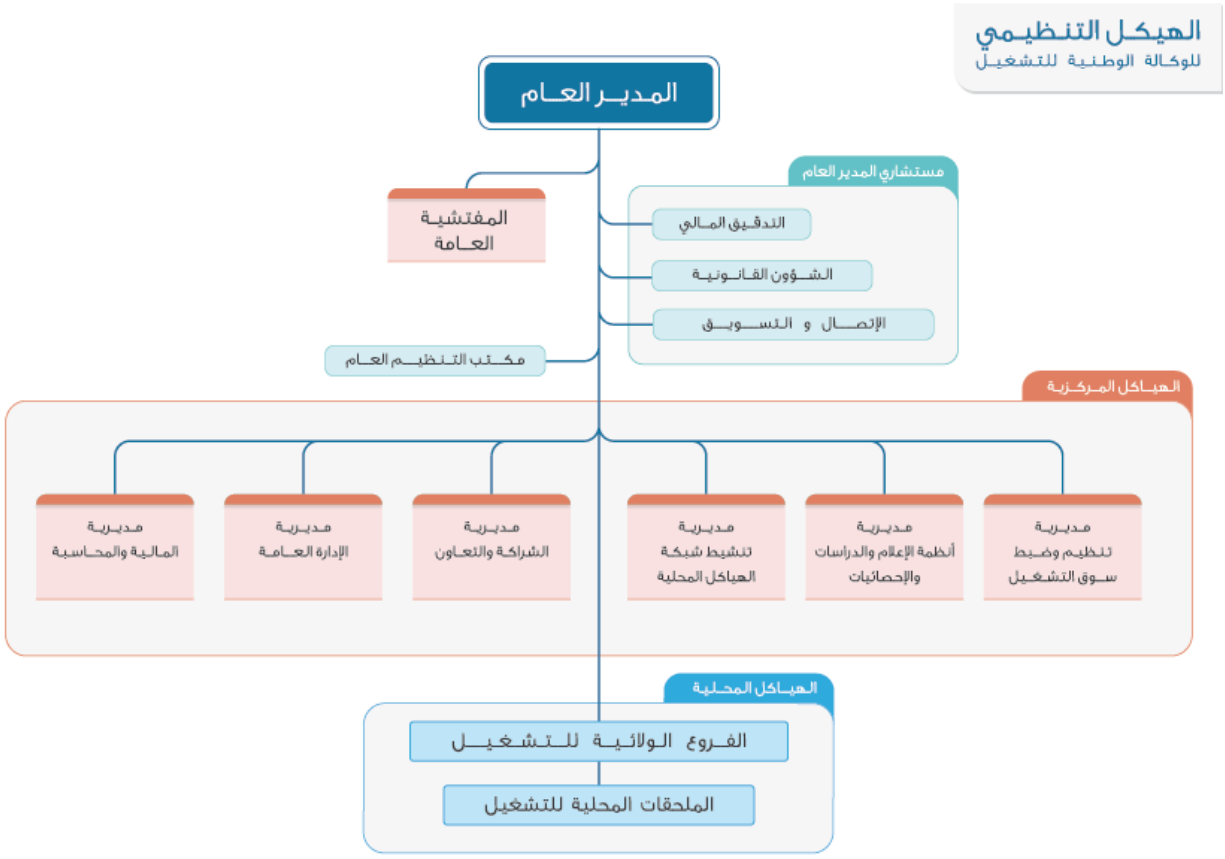

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على بيانات الوكالة الوطنية للتشغيل 2024.

المديرية العامة :

يتمثل دور المديرية العامة للوكالة الوطنية للتشغيل في تطبيق العلاقات والاستشارات القانونية والمراقبة التقنية وجمع المعلومات حول سوق الشغل من خلال هياكلها المركزية واللامركزية[1]

الهياكل المركزية: تضم الهياكل المركزية للوكالة الوطنية للتشغيل ما يلي:

(1)المديريات المركزية :

[1]الموقع الالكتروني للتسجيل والاستفادة من منحة البطالة :http: //menha.anem.dz –تم الاطلاع عليه في2024/05/10:

- مديرية تنظيم وضبط سوق التشغيل .
- مديرية أنظمة الاعلام والدراسات والإحصائيات .
- مديرية التنشيط شبكة الهياكل المحلية .
- مديرية الشراكة والتعاون .
- مدير الإدارة العامة .
- مديرية المالية والمحاسبة .

2) المفتشية العامة :

يلحق بالمدير العام ثلاث مستشارين مكلفين على التوالي بما يلي:

- التدقيق المالي .
- الاتصال والتسويق .
- الشؤون القانونية .

مكتب التنظيم العام .[1]

الهياكل المحلية المتكونة من الفروع الولائية والملاحق المحلية للتشغيل وتمتد هيئة اختصاصها الإقليمي الى 58 ولاية وتعد الجسر الممتد بين المديرية العامة والملحقات المحلية للتشغيل وتكلف بـ :

[1] الموقع الالكتروني للتسجيل والاستفادة من منحة البطالة :http: //menha.anem.dz –تم الاطلاع عليه في2024/05/10:

- ضمان تنظيم وتسيير سوق التشغيل المحلية .
- ضمان سير الوسائل البشرية والمادية والمالية .
- ضمان تسيير واستغلال الشبكة المعلوماتية المحلية .
- ضمان الدعم التقني للملحقات المحلية للتشغيل .
- المشاركة في تنفيذ اجهزة برامج التشغيل في الولاية .
- انجاز واستغلال كل المعطيات والمعلومات المتعلقة بالسوق المحلية للتشغيل وإعداد تقارير شهرية حول نشاطات الفرع الولائي للتشغيل .
- متابعة وتنسيق نشاطات الملحقات المحلية .
- دراسة الطلبات المبدئية لتشغيل اليد العاملة الأجنبية .
- ضمان الإصغاء الاجتماعي والاتصال .

(3) الملحقات المحلية للتشغيل : التي تعتبر الخلية الأساسية في تنظيم الوكالة الوطنية للتشغيل حيث تقوم باستقبال المتعاملين معها سواء من طلبات العمل أو المستخدمين وتكلف على الخصوص مما يلي :[1]

- ضمان الوساطة في سوق التشغيل المحلية .
- ضمان تنظيم وتسيير السوق المحلية للتشغيل من خلال التقريب بين العروض وطلبات التشغيل .
- تنفيذ الأجهزة والبرامج الوطنية للتشغيل على المستوى المحلي .

[1] الموقع الالكتروني للتسجيل والاستفادة من منحة البطالة :http: //menha.anem.dz –تم الاطلاع عليه في2024/05/10:

- استغلال كل المعطيات والمعلومات المتعلقة بالسوق المحلية للتشغيل .
- إنجاز شهريا كل المعطيات والمعلومات الخاصة بالسوق المحلية للتشغيل وإعداد تقرير سنوي لنشاطها .

المطلب الثاني: أهداف ومهام الوكالة الوطنية للتشغيل

1-الأهداف الرئيسية للوكالة:

يتمثل دور الوكالة في مباشرة أعمال التقييس والاستشارات والمراقبة التقنية للعمل، كما يتم جمع المعلومات عن سوق العمل من خلال الهياكل الخاصة بها، ومن ثم تحليلها والخروج بالتقارير المفصلة لخدمة المصالح والأطراف المعنية كما يتمثل الدور المنوط بالوكالة في العناصر التالية: [1]

- تنظيم وتسهيل النشاط الاستثماري والسيطرة على سوق العمالة هي مهمة الخدمة العامة للعمالة، كجزء من سياسة التنمية العامة المسطرة، والمحافظة على التوازن الإقليمي والمساهمة في مكافحة البطالة.
- مباشرة الإصلاحات العميقة للخدمة العامة في التشغيل، وذلك بقصد التكيف مع العالم المتغير للعمل والاستجابة لاحتياجات الباحثين عن عمل.
- يتم توفير خدمات التشغيل العمومية من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) التي يمكن أن تتنافس أيضا خدمات التشغيل الخاصة المعتمدة من قبل وزير العمل، والبلديات، والتي يجب أن تمر بالاتفاق مع(ANEM).

[1] الموقع الالكتروني للتسجيل والاستفادة من منحة البطالة :http: //menha.anem.dz –تم الاطلاع عليه في2024/05/10.

- أي باحث عن عمل يجب أن يسجل نفسه لدى وكالة التشغيل المعروفة أو مؤسسة خاصة معتمدة، ويطلب من جميع أرباب العمل أن تخطر وكالة تشغيل بلدية أو خاصة معتمدة، بأي عرض عمل جديد.

والهدف من الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) هو ضمان التنمية القصوى من خلال استيعاب السوق للمتقدمين للعمل، وتعظيم نجاح عملية التنصيب بالشركات ودعمهم بشكل فعال في تشغيل المرشحين، وذلك لأن رأس المال البشري للمشروع سيكون عنصرا أساسيا من أجل زيادة قدرتها التنافسية والتنمية، لذلك فإن الوكالة الوطنية صارت مركزا حقيقيا للمعلومة المتعلقة بسوق العمل ومرجعا هاما للدولة وكل المصالح المعنية بهذا المجال.

2- مهام الوكالة الوطنية للتشغيل :

المهمة الرئيسية للوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) هي ضمان تنظيم ومتابعة تطور سوق العمل الوطني وضمان عمل لكل طالب عمل، من خلال التنسيق بين طلبات العمل الشخصية ومديري الأعمال العمومية والخاصة، وبذلك تكون ANEM مسؤولة عن المهام التالية: [1]

- إنشاء نظام معلومات للحصول على المعلومات المنتظمة الموثوق بها بدقة على تقلبات سوق العمل والعمالة.
- إجراء أي تحليل خبرة في مجال العمل والعمالة.
- إجراء الدراسات والمسوحات المتعلقة بإنجاز مهمتها.
- تطوير وتوحيد الأجهزة والأدوات لتطوير وظيفة مراقبة سوق العمل.
- الجمع بين العرض والطلب على العمل وعلى هذا النحو تكون مهمتها.

[1] الموقع الالكتروني للتسجيل والاستفادة من منحة البطالة :http: //menha.anem.dz –تم الاطلاع عليه في2024/05/10.

- جمع واستقبال وتوجيه المعلومات عن وضع الباحثين عن عمل.
- استكشاف وجمع عروض العمل من خلال منظمات أرباب العمل.
- تنظيم وشغل الوظائف الشاغرة وترتيب طلبات التشغيل على المستوى الوطني الإقليمي والمحلي.
- تعزيز الحراك الجغرافي والمهني للباحثين عن عمل.

وتضيف الوكالة في موقعها جملة من المهام نوجزها في الشكل التالي:

الشكل رقم (09): يمثل المهام الأساسية للوكالة الوطنية للتشغيل

المصدر: موقع الوكالة الوطنية للتشغيل https://www.ANEM.dz

المبحث الثاني: برامج الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM

عكفت الدولة الجزائرية ومن خلال الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) على إنشاء برامج تشغيلية لفائدة الشباب، محاولة منها للتخفيف من حدة البطالة التي تؤرق جل الدول وخاصة النامية منها، ومن بين أهم هذه البرامج نجد:

المطلب الأول: جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP :

هو برنامج موجه لطالبي العمل لأول مرة والمسجلين لدي الوكالة الوطنية لتشغيل، دخل حيز التنفيذ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19/04/2008 ويهدف إلي تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين، وتشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما عبر برامج التكوين، التشغيل والإدماج حيث تستفيد المؤسسات التي تقوم بتوظيف الشباب في إطار هذا الجهاز من التكفل التام بالأجرة الشهرية وكذا اشتراكات الضمان الاجتماعي، وهذا لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي وثلاث سنوات قابلة للتجديد في القطاع الإداري.

الجهاز موجه إلى ثلاث (03) فئات من طالبي العمل المبتدئين.[1]

الفئة الأولى: التقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني الشباب وخريجي التعليم العالي، وهي الفئة التي سوف تمثل عينة دراستنا في جانبه التطبيقي.

الفئة الثانية: الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين أو الذين تابعوا تربصا تمهينيا.

[1] الموقع الالكتروني للتسجيل والاستفادة من منحة البطالة :http: //menha.anem.dz –تم الاطلاع عليه في2024/05/10.

الفئة الثالثة: الشباب بدون تكوين أو تأهيل.

ويتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود إدماج، تبرم بين المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل والمستخدم، أو بين الهيئة المكونة والمستفيد وهي:

- عقود إدماج حاملي الشهادات الجامعية والتقنيين الساميين (CID)
- عقود الإدماج المهني الخاصة بخريجي مراكز التكوين المهني والتمهين (CIP)
- عقود تكوين / إدماج (CFI)

شكل رقم (10) : يمثل أنواع عقود الادماج المهني:

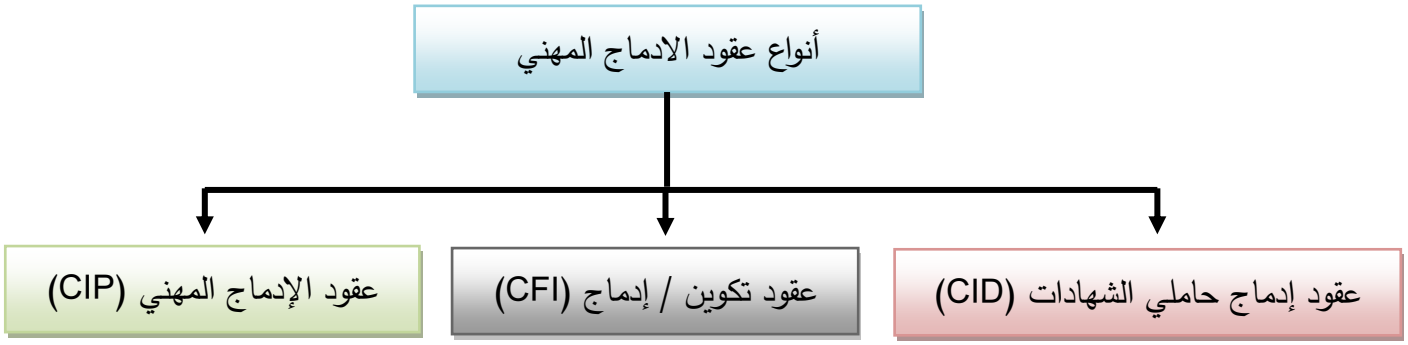

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني: جهاز منحة البطالة في الفرع الولائي للتشغيل غرداية

1-مفهوم منحة البطالة :

تنص المادة 190 من قانون المالية لسنة 2022 على أنه تؤسس منحة للبطالة تمنح للبطالين طالبي الشغل لأول مرة المسجلين لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل[1] يتضح من المادة أن المنحة تخص البطالين الجدد والمسجلين كطالبي عمل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل، وهي برنامج المرافقة طالبي العمل لأول مرة وتحفيزهم والتكفل بهم أثناء مرحلة بحثهم عن عمل.

2-شروط الاستفادة من منحة البطالة :

حددت الحكومة حسب المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 22-70 شروط الاستفادة من منحة البطالة لطالب الشغل لأول مرة وهي أن يكون البطال المستفيد من منحة البطالة جزائري الجنسية، مقيم على التراب الوطني، وان يكون بالغ سنه ما بين 19 و 40 سنة، وكذلك أن يكون مسجلا كبطال طالب شغل لأول مرة لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل وألا يتوفر على دخل مهما تكن طبيعته وأن يبرر وضعيته اتجاه الخدمة الوطنية، وكذلك يكون المستفيد من المنحة مسجلا في مؤسسة للتعليم العالي أو التكوين المهني وأن لا يكون قد استفادة من الأجهزة العمومية لدعم احداث وتوسيع النشاطات والمساعدة على الادماج المهني والمساعدة

[1] قانون رقم 21-16 يتضمن قانون المالية لسنة 2022، الجزائر ، المطبعة الرسمية، 2021، ص64.

الاجتماعية وأن لا يتوفر الزوج على أي دخل مهما يكون طبيعته،[1] باستثناء المداخيل التي لا يتجاوز مبلغها 13.000 دينارا جزائري الناتجة عن معاشات أو ريوع أو منح التقاعد المنقولة.[2]

وحسب المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 22-70 المؤرخ في 10 فبراير سنة 2022 يستفيد من منحة البطالة المحبوسون الذين استوفوا مدة عقوباتهم ولا يتوفرون على دخل.

3-احكام الاستفادة من منحة البطالة :

يستفيد البطال من منحة البطالة من خلال حصوله على منحة مالية شهرية وامتيازات اجتماعية، ويحرم منها وتوقع جزاءات في حالة مخالفته لبعض الالتزامات والشروط:

4-الحقوق المترتبة عن الاستفادة من منحة البطالة

تحدد المادة السابعة من المرسوم التنفيذي رقم 22- 70 سالف الذكر مبلغ منحة البطالة الذي يتقاضاه المستفيد بـ 13000.00 دج، وقد تم تعديلها وفق المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 23-60 المعدل لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 22- 70 حسب المادة السابعة محددا مبلغ منحة البطالة الذي يتقاضاه المستفيد بـ 15000.00 دج، تدفع له شهريا، وفقا لكيفيات حددت بموجب القرار الوزاري المشترك بين الوزير المكلف بالعمل والتشغيل، والوزير المكلف بالداخلية، والوزير المكلف بالتكوين والتعليم المهنيين، الصادر في

[1] المرسوم التنفيذي رقم 22-70 المتعلق بشروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها، الجزائر، المطبعة الرسمية، 2022، 11.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 22-254، المؤرخ في 02 يوليو سنة 2022، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 22-70 المؤرخ في 10 فبراير سنة 2022، يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها، ع، 46، ج، ر، تاريخ 2022/07/02.

26 جانفي 2023، ويتم صبها عبر مصالح البريد الجزائر بهدف تسهيل دفع المنحة من خلال اتفاقية بين الوكالة الوطنية للتشغيل وبريد الجزائر .[1]

5-جزاء الإخلال بأحكام الاستفادة من منحة البطالة

إن مسألة فحص ملفات طالبي الاستفادة من منحة البطالة مهمة يمكن التحكم فيها بسبب تطور نظام التسجيل وربطه ببيانات صناديق التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وغير الأجراء وصندوق التقاعد، ورقمنة نظام الحالة المدنية والسوابق العدلية والجنسية ووجود جهاز قائم بذاته له الخبرة في مجال التشغيل.

من الصعب متابعة وضعيات المستفيدين بعد تلقي المنح لذلك حدد المرسوم حالات سقوط الحق في الاستفادة ومعاقبة كل من يقدم تصريحات كاذبة أو بيانات مزورة.

6- حالات سقوط الحق في الاستفادة من منحة البطالة:

تنص المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 22- 70 على أنه يوقف دفع منحة البطالة في الحالات الآتية عند تنصيب المستفيد أو زوجه في منصب شغل أو في إطار الأجهزة العمومية لدعم إحداث وتوسيع النشاطات أو بطلب من المستفيد، وعند رفض المستفيد عرضي (2) عمل مطابقين لمؤهلاته، ورفض المستفيد تكوين يرمي إلى تحسين قابلية تشغيله، أو عند استفادة المعني أو زوجه من دخل مهما تكن طبيعته، أو عند وفاة المستفيد. [2]

[1] المرسوم التنفيذي رقم 23-60 مؤرخ في 26 جانفي 2023، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 22-70 المؤرخ في 10 فبراير 2022 الذي يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها، ع 05،ج،ر، 29.01.2023.

7- حالات وقف واسترداد منحة البطالة :

تتوقف منحة البطالة عند بعض الحالات والتي تلزم المستفيد ضرورة الاتصاف بالنزاهة والشفافية، حيث تنص المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 2022، السالف الذكر أنه يترتب على كل تصريح كاذب أو تزوير في الوثائق من أجل الاستفادة من منحة البطالة وقف دفع المنحة واسترداد المبالغ المحصلة دون وجه حق، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بها، دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في أحكام قانون العقوبات.

8- كيفيات دفع منحة البطالة

بناء على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري سنة 2022 الذي يحدد كيفيات دفع منحة البطالة، حيث تنص المادة الثانية من القرار الوزاري سالف الذكر أن يتقاضى المستفيدون المستوفون الشروط المنصوص عليها في أحكام المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 22- 70 منحة شهرية إلى غاية تنصيب المعني في منصب شغل حيث تتولى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل مراقبة جهاز منحة البطالة بالعلاقة مع المصالح غير الممركزة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، حسب المادة الثالثة من القرار سالف الذكر .

وتقر المادة الرابعة من القرار نفسه أنه يتعين على وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي من خلال مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل أن يتم إنشاء منصة رقمية يمكن من خلالها لطالبي الشغل المبتدئين لأول مرة التسجيل بالاتصال مع المديرية المكلفة بعصرنة إدارة العمل والتشغيل ومنظومة الضمان الاجتماعي والقيام بمعالجة التسجيلات وفقا لشروط الأهلية المنصوص عليها في أحكام المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 22 70 سالف الذكر، ليستمر انتقاء المستفيدين الذين تم اختيارهم للاستفادة من منحة البطالة

عن طريق مقاربة قواعد بيانات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال (CNAS) الأجراء والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غير الأجراء (CASNOS) والصندوق الوطني للتقاعد (CNR).

ثم يتم إعداد بطاقة خاصة بالمستفيدين المؤهلين، مع تحديد موعد لهم لتقديم ملف تحدد وثائقه في المادة التاسعة، ثم إعداد كشوفات الدفع الشهرية، وإرسال كل ثلاثة أشهر في دعامة إلكترونية القائمة الاسمية للمستفيدين الذين تقاضوا منحة البطالة مرفقة بالتبريرات المتعلقة بهذه العملية إلى مصالح وزارة المالية، وإبرام اتفاقية شراكة مع مصالح بريد الجزائر لتسهيل عمليات دفع منحة البطالة، ثم إعداد وإرسال إلى مصالح وزارة التكوين والتعليم المهنيين القوائم الاسمية للمستفيدين من منحة البطالة الذين من شأنهم الاستفادة من تكوين تكميلي قصير المدة حسب برامج وإمكانيات المؤسسات التكوينية، لا سيما في التخصصات التي تعرف عجزا في سوق العمل، بهدف تحسين قابلية تشغيلهم.[1]

[1] قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 فبراير 2022 يحدد كيفيات دفع منحة البطالة، الجزائر، المطبعة الرسمية 2022-2024.

المبحث الثالث: منحة البطالة وأثرها على سوق الشغل في ولاية غرداية

كغيرها من ولايات الوطن، ونظرا لتفشي ظاهرة البطالة في أوساط الشباب سواء خريجي الجامعات والمعاهد وحتى ممن لم يكملوا دراستهم العلمية، جاء قرار رئيس الجمهورية باستحداث منحة البطالة في مارس 2022 لتبعث بصيص من الأمل عند طالبي العمل المسجلين على مستوى الملاحق المحلية للتشغيل المنتشرة على مستوى التراب الوطني ، وتنزع على كاهلهم ولو جزءا بسيطا من المعاناة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي تمر بها الجزائر والعالم اجمع.

المطلب الأول :عرض وتحليل بيانات المقابلة

1) إعداد المقابلة :

لإلمام بمتغيرات الدراسة ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة إلى غاية الوصول للنتائج المتوقعة تم إعداد هذه المقابلة والتي بها **10أسئلة** تم طرحها على كل من رئيس الفرع الولائي للتشغيل بغرداية وكذا رئيس مصلحة الإحصاء بذات الفرع بخصوص منحة البطالة المستحدثة وأثرها في التخفيف من حدة البطالة في ولاية غرداية .

ومن أجل تحليل أمثل ومناقشة هادفة قمنا باستعراض أسئلة المقابلة بالإضافة إلى الإجابة المتحصل عليها.

2) أعضاء المقابلة :

للإجابة على أسئلتنا المتعلقة بموضوع الدراسة قمنا بإجراء مقابلة مع المسؤولين الذين لهم علاقة بموضوع الدراسة بالفرع الولائي للتشغيل –غرداية –

الجدول رقم (10) : يمثل أعضاء المقابلة

الترميز	الصفة	الخبرة
E1	رئيس فرع الولائي للتشغيل غرداية	/
E2	رئيس مصلحة الإحصاء بالفرع	13 سنة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات المقابلة بالفرع الولائي للتشغيل غرداية

3)مضمون المقابلة :

تضمنت المقابلة 10أسئلة موجهة الى المسؤولين الذين لهم علاقة بموضوع الدراسة بالفرع الولائي للتشغيل –غرداية –حيث كانت المقابلة ساحة لإثراء النقاش وإبداء آراء المعنيين بالأسئلة المطروحة وفيما يلي الأسئلة التي تتضمنها المقابلة :

1)ما هو واقع البطالة في ولاية غرداية ؟

الهدف من هذا السؤال هو الحصول على معلومات حول واقع التشغيل في غرداية ومقارنته بالواقع على المستوى الوطني، من خلال الإجابة على هذا السؤال يمكن معرفة إلى أي مدى ساهمت برامج التشغيل من خلال السياسة المالية المتبعة من طرف الحكومة في التقليل من البطالة.

2)ما هي نسب البطالة والولاية في السنوات من 2018 الى 2023 ؟ وهل توجد مؤشرات لاستقرارها عند مستويات متدنية ؟

نهدف من وراء طرحنا هذا السؤال هو معرفة نسب البطالة في ولاية غرداية ومقارنتها بالنسب الوطنية.

3)ما هو عدد عروض العمل على مستوى الفرع الولائي للتشغيل في السنوات التالية: من 2018 الى 2023 ؟ وهل وصلت إلى طموح طالبي العمل المسجلين على مستوى الملاحق المحلية التابعة الفرع الولائي للتشغيل ؟

قمنا بطرح هذا السؤال لمعرفة إلى أي مدى استطاعت عروض العمل على مستوى الملاحق المحلية للتشغيل تلبية حاجيات طالبي العمل المسجلين.

4)ما هي المراحل التي يتبعها طالب العمل للاستفادة من منحة البطالة ؟

وقد قمنا بطرح هذا السؤال بغية الاطلاع على الخطوات التي يقوم بها طالب العمل للوصول الى آخر مرحلة وهو حصوله على شهادة الاستفادة من منحة البطالة .

5)كم عدد المستفيدين من منحة البطالة بالتفصيل بولايتكم في سنوات : 2022،2023، 2024 ؟

الهدف من طرح السؤال هو معرفة عدد المستفيدين من منحة البطالة و الفئة الأكثر استفادة منها.

6) هل أثرت منحة البطالة على عملية التوظيف على مستوى الملاحق التابعة للفرع الولائي ؟

لا.

نعم :لماذا؟

استهدفنا من خلال طرحنا لهذا السؤال هو معرفة إن كان لمنحة البطالة اثر ايجابي او سلبي على عملية التوظيف .

7) هل توجد مشاكل تواجهها الملاحق المحلية للتشغيل جراء استحداث منحة البطالة؟

لا.

نعم :لماذا؟

طرحنا هذا السؤال لمعرفة النقائص الموجودة في منحة البطالة إن وجدت.

8)كيف يمكن تجاوز هذه المشاكل ؟أي هل من حلول واقتراحات تساعد على ذلك؟

عندما نتحدث عن الحلول والاقتراحات نقصد تدارك النقائص من أجل التقليل من هذه المشاكل والهدف من السؤال هو إيجاد الحلول البديلة بعد تجربة دامت أكثر من سنتين من استحداث هذه المنحة.

9)حسب تقديركم هل تعتبر منحة البطالة إحدى الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها ودعم استمراريتها من أجل التقليل من البطالة على المستوى المحلي والوطني ؟

لا.

نعم :ما هي المؤشرات على ذلك ؟

10) هل لديكم رأي أو فكرة يمكن اضافتها او كلمة أخيرة بمناسبة ختام هذه المقابلة ؟

المطلب الثاني : تحليل الأجوبة واستخلاص نتائج المقابلة

فيما يلي سنقوم بعرض أجوبه المعنيين بالمقابلة بالفرع الولائي للتشغيل بغرداية وقد قمنا بترميز المستجوبين على النحو التالي: (E2,E1) .

أولا:عرض إجابات المقابلة وتحليلها وتقييمها :

1-عرض وتحليل أجوبة السؤال الأول :جاءت أجوبة رئيس الفرع الولائي للتشغيل ورئيس مصلحة الإحصاءعلى السؤال على النحو التالي :

الجدول رقم (11) :يمثل أجوبة وتحليل على السؤال الأول .

السؤال الأول	
ما هو واقع البطالة في ولاية غرداية ؟	
الجواب	
ولاية غرداية من الولايات التي تشتهر بحركية اقتصادية متنوعة بالإضافة إلى المناطق الصناعية المنتشرة عبر البلديات، فالنشاط التجاري الذي تتميز به والطابع السياحي المتميز الذي تزخر به ولاية غرداية يجعل آفاق التشغيل فيها يبشر بالخير .	E1
حسب الإحصائيات التي بين يدينا في المدة بين 2018 الى غاية 2023 وبالمقارنة مع	E2

	الإحصائيات الوطنية يمكن اعتبار أن الولاية بها بطالة ليست بالمرتفعة وتحتاج جهود اكبر ودفع عجلة التنمية بوتيرة متسارعة من أجل التقليل منها اكثر.

2-عرض وتحليل اجوبة السؤال الثاني :جاءت الاجوبة على النحو التالي :

الجدول رقم (12) : يمثل أجوبة وتحليل على السؤال الثاني .

	السؤال الثاني
	ما هي نسب البطالة في الولاية في السنوات من 2018 الى 2023 ؟ وهل توجد مؤشرات لاستقرارها عند مستويات متدنية ؟
	الجواب
E_1	نسب البطالة ولائيا في السنوات من 2018 الى غاية 2023 كانت متذبذبة ويمكن تقسيمها الى ثلاث اقسام ،الاول قبل وباء كورونا أي سنة 2018 و 2019 كانت شبه مستقرة عند 12.06% إلى غاية 12.7 و مرتفعة نوعا ما مقارنة بالنسب الوطنية التي كانت في حدود 11.7%،اما القسم الثاني كان في فترة الوباء حيث ارتفعت بسبب الاغلاق الى مستويات عالية بلغت 17% وهو ما سبب العزوف عن النشاطات وخاصة التجارية منها والتي اثرت على اغلب القطاعات الاخرى الصناعية ،الزراعية وحتى الخدمية، أما القسم الثالث فكان فترة ما بعد الوباء ورغم الأزمات العالمية إلا أن الاقتصاد الجزائري ظل متماسكا نتيجة مداخيل النفط الذي ارتفع سعره بالإضافة الى الحفاظ على الاحتياطي الأجنبي من خلال دعم المنتوج المحلي ومنع الاستيراد الذي مس عدة منتوجات .
E_2	يمكن الجواب على سؤالكم من خلال الإحصائيات الموجودة في الجدول التالي :

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023

النسبة (%)	12.06	12.7	17	14.99	15.8	13.8	

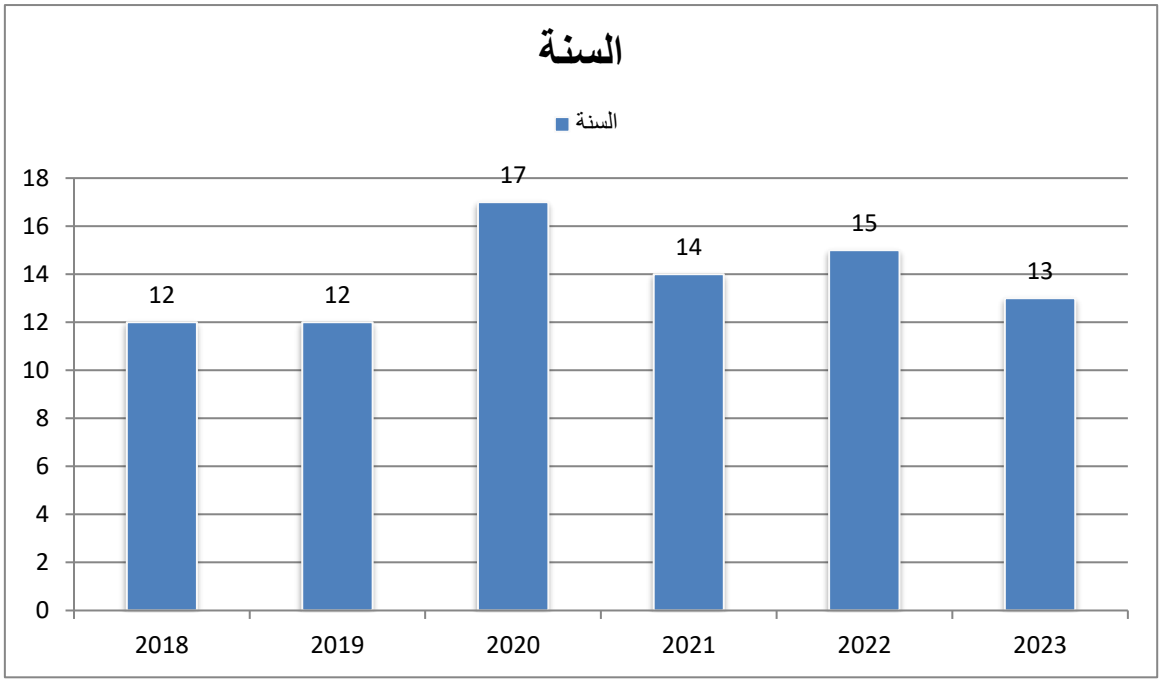

الشكل رقم (11): يمثل نسب البطالة في الولاية في السنوات من 2018 إلى 2023.

3-عرض وتحليل أجوبة السؤال الثالث: جاءت الاجوبة على النحو التالي :

الجدول رقم (13) : يمثل أجوبة وتحليل على السؤال الثالث .

السؤال الثالث	
ما هو عدد عروض العمل على مستوى الفرع الولائي للتشغيل في السنوات التالية: من 2018 الى 2023 ؟ وهل وصلت إلى طموح طالبي العمل المسجلين على مستوى الملاحق المحلية التابعة الفرع الولائي للتشغيل ؟	
الجواب	
عدد التنصيبات سنة قبل استحداث منحة البطالة أي سنة 2021 كان منخفضا بسبب الركود الاقتصادي الذي تميزت به اغلب اقتصاديات العالم ومع بداية الفتح الاقتصادي ونهاية أزمة كورونا بدأت الأنشطة الاقتصادية في تزايد مما أدى إلى زيادة الطلب على التشغيل تكلل كل ذلك بارتفاع ملحوظ في عدد التنصيبات. الا انه لا يرقى الى تطلعات طالبي العمل الأكثر عددا مقارنة بالعروض مودعة عندالفرع الولائي.	E1

E 2	يمكن الإجابة على سؤالكم من خلال الجدول التالي:								
	السنة	2021		2022		2023		2024 (3eme TR)	
	القطاع	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
	عدد التنصيبات	634	2498	654	2434	351	3124	89	1078
	المجموع	3132		3088		3475		1167	

4-عرض وتحليل أجوبة السؤال الرابع : جاءت الاجوبة على النحو التالي :

الجدول رقم (14) : يمثل أجوبة وتحليل على السؤال الرابع .

	السؤال الرابع
	ما هي المراحل التي يتبعها طالب العمل للاستفادة من منحة البطالة ؟
	الجواب
E_1	يمكن سرد هذه المراحل عبر نقاط هي: ▪ التسجيل في الملاحق المتابعة الفرع الولائي للتشغيل- غرداية- وذلك عن بعد من خلال الولوج إلى الرابط الالكتروني مع القيام بطبع بطاقة التسجيل عند الانتهاء من عملية التسجيل. ▪ التسجيل في منصة منحة البطالة عبر النقر على زر التسجيل ومن ثم اتباع الخطوات حتى طباعة الموعد والتعهد في حاله تمت عملية المراقبة الأهلية طالب العمل وأفرزت قبول المعني بالاستفادة من منحة البطالة . ▪ إيداع ملف المنحة على مستوى الملحق التابع لطالب العمل وذلك يوم تاريخ الموعد.
E_2	بعد جواب السيد المدير يمكن إضافة الملف الواجب إحضارها من طرف المقبول في منصة المنحة: ▪ شهادة تعهد والالتزام ▪ وصل الموعد ▪ نسخه من بطاقه تعريف ▪ ورقة من الصك البريدي مشطوب ▪ شهادة الحالة العائلية

	▪ وثيقة تثبت الوضعية في اتجاه الخدمة الوطنية ▪ نسخه من الشهادةالجامعية او التكوين المهني

5-عرض وتحليل أجوبة السؤال الخامس: جاءت الاجوبة على النحو التالي :

الجدول رقم (15) :يمثل أجوبة وتحليل على السؤال الخامس .

	السؤال الخامس
	كم عدد المستفيدين من منحة البطالة بالتفصيل بولايتكم في سنوات : 2022،2023، 2024 ؟
	الجواب
E_1	من خلال الإحصائيات التي قامت بها مصلحة الإحصاء والتي تظهر عدد المستفيدين من منحة البطالة في الفترة من 2022/03/01 إلى غاية 2024/05/02 تبين ان عدد الاناث اكثر من عدد الذكور اما على المستوى الدراسي فأصحاب المستوى الثانوي يأتون في المرتبة الأولى تليها فئة الجامعيين في المتوسط ثم دون مستوى وفي الاخير فئة المستوى الابتدائي وقد وصلت نسبة المستفيدين مقارنة بعدد طالبي العمل المسجلين إلى 58.63%.
E_2	نضع بين ايديكم الجدول التالي الذي يبين عدد المستفيدين مصنفين إلى فئتين ذكور واناث بالإضافة إلى تقسيمهم حسب المستوى الدراسي:

الجنس المستوى	ذكور	اناث	المجموع
بدون مستوى	205	723	928
ابتدائي	278	560	838
متوسط	3867	4501	8368
ثانوي	3395	5558	8953
جامعي	1889	4002	5891
المجموع	9634	15,344	24,978

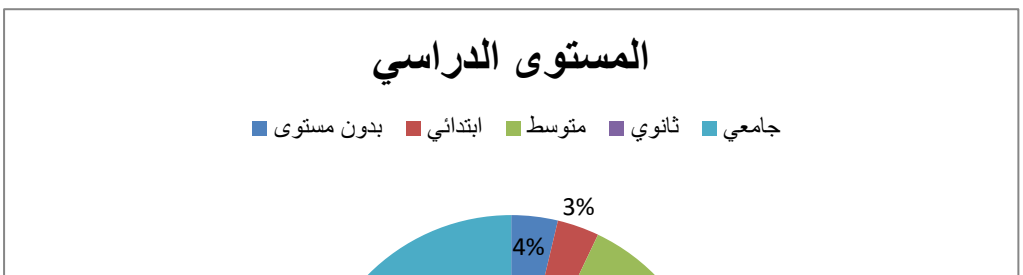

الشكل رقم (12) : يمثل المستوى الدراسي لعدد المستفيدين من منحة البطالة في الولاية

6-عرض وتحليل أجوبة السؤال السادس : جاءت الاجوبة على النحو التالي :

الجدول رقم (16) :يمثل أجوبة وتحليل على السؤال السادس .

السؤال السادس	
هل أثرت منحة البطالة على عملية التوظيف على مستوى الملاحق التابعة للفرع الولائي ؟ **لا.** **نعم : لماذا؟**	
الجواب	
نعم اثرت منحة البطالة على عملية التوظيف على مستوى الملاحق المحلية ويعود ذلك لعزوف طالبي العمل عن تلبية عروض العمل المقدمة من طرف عارضي العمل والاكتفاء بمنحة البطالة كدخل شهري يلبي بعض احتياجاتهم اليومية مما يؤثر سلبا على القطاع الخاص عند احتاجهم لليد العاملة لضمان سيرورة مؤسساتهم بالإضافة الى المؤسسات العمومية وخاصة قطاع التربية وذلك في فترة استخلاف الاساتذة بسبب العطل المرضية وعطل الأمومة بالنسبة للأستاذات .	E_1
نعم بالنظر للإحصائيات التي قمنا بجمعها تم ملاحظة أن منحة البطالة ساهمت في تخفيض معدلات البطالة فبمقارنة معدل البطالة في نهاية 2022 كان 15.8% بينما في نهاية 2023 انخفض المعدل إلى 13.8 %وهو مايبين اكتفاء طالبي العمل بمنحة البطالة وعدم قبولهم لمناصب مؤقتة سواءا في الشركات الخاصة او المؤسسات العمومية.	E_2

7- عرض وتحليل أجوبة السؤال السابع : جاءت الاجوبة على النحو التالي :

الجدول رقم (17) :يمثل أجوبة وتحليل على السؤال السابع .

السؤال السابع	
هل توجد مشاكل تواجهها الملاحق المحلية للتشغيل جراء استحداث منحة البطالة؟ لا. نعم :لماذا؟	
الجواب	
نعم في بداية استحداث منحة البطالة كان الإقبال كبيرا من قبل طالبي العمل للتسجيل في هذه المنحة مما ساهم في ضغط كبير على عمال الملاحق نظرا للمواعيد الكثيرة التي قدمت للمسجلين في منصة المنحة ،الا ان الامور تحسنت بمرور الوقت وتقليص عدد المواعيد واعتياد طالبي العمل على النظام وسيرورة عملية التسجيل إلى غاية الحصول على شهادة الاستفادة من منحة البطالة. رفض طالبي العمل المستفيدين من منحة البطالة لعروض العمل خشية توقيف منحتهم.	E_1
نعم إلى غاية التاريخ 2024/05/02 استفاد أكثر من 42,603 طالب عمل من منحة البطالة على مستوى الملاحق المحلية التابعة للفرع الولائي للتشغيل وهو رقم معتبر شكل في بداية استحداث هذه المنحة ضغط كبيرا على عمال الملاحق من طرف طالبي العمل.	E_2

8-عرض وتحليل أجوبة السؤال الثامن: جاءت الاجوبة على النحو التالي :

الجدول رقم (18) :يمثل أجوبة وتحليل على السؤال الثامن .

السؤال الثامن	
كيف يمكن تجاوز هذه المشاكل ؟أي هل من حلول واقتراحات تساعد على ذلك؟	
الجواب	
لقد تم تجاوز هذه المشاكل ويعود للمهنية التي يتمتع بها المستشارين المكلفين بتسيير مصلحة اجهزة التشغيل وكافة الموظفين، والحنكة التي ابداها أعوان الأمن في التعامل مع الحشود الكبيرة لطالبي العمل بالإضافة إلى خدمات الرقمنة التي مست أنظمة التشغيل لدى الوكالة الوطنية، كل ذلك ساهم في حلحلة المشاكل التي كانت في بداية استحداث هذه المنحة.	E_1

E_2	بالإضافة لما تقدم به السيد المدير فقد تم تخفيض عدد المواعيد تدريجيا على الملاحق المحلية وأصبح باستطاعة المستشار التحكم الجيد في الأداء والمقابلة مع طالبي العمل.

9-عرض وتحليل أجوبة السؤال التاسع:جاءت أجوبة رئيس الفرع الولائي للتشغيل ورئيس مصلحة الإحصاء على السؤال على النحو التالي :

الجدول رقم (19) :يمثل أجوبة وتحليل على السؤال التاسع .

السؤال التاسع	
حسب تقديركم هل تعتبر منحة البطالة إحدى الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها ودعم استمراريتها من أجل التقليل من البطالة على المستوى المحلي والوطني ؟ لا. نعم :ما هي المؤشرات على ذلك ؟	
الجواب	
نعم مع مرور الوقت تبين أن منحة البطالة لها اثر ايجابي على نسب البطالة ولا ئيا وحتى وطنيا والإحصائيات العامة بينت ذلك بالإضافة إلى الحركة الاقتصادية التي تشهدها البلاد والسياسة المالية المتبعة من طرف الحكومة بعد استحداث منحة البطالة.	E_1
نعم وهو ما ظهر جليا بعد استحداث منحة البطالة حيث كانت النسبة ولاية 15.8% سنة 2022 لتنخفض بعد سنة لتصل إلى 13.8 %سنه 2023. أما وطنيا فقد تقلصت نسبة البطالة بشكل واضح ففي سنة 2022 كانت نسبة البطالة 15.3% لتتقلص إلى 11.7% سنة 2023 ويعتبر هذا مؤشرا ايجابيا.	E_2

10-عرض وتحليل أجوبة السؤال العاشر: جاءت الاجوبة على النحو التالي :

الجدول رقم (20) :يمثل أجوبة وتحليل على السؤال العاشر .

السؤال العاشر	
هل لديكم رأي أو فكرة يمكن اضافتها او كلمة أخيرة بمناسبة ختام هذه المقابلة ؟	
الجواب	
يمكن القول ان السياسة المالية ساهمت بشكل او بأخر في التخفيف من البطالة ومنحة البطالة إحدى أدواتها و الأرقام الإحصائية المذكورة سلفا تبين ذلك .	E_1

	نثمن دور الوكالة الوطنية للتشغيل في تطوير سوق الشغل، كما نثمن الخدمات الرقمية التي تم استحداثها لطالبي العمل والمتعاملين الاقتصاديين الذين ابدوا ارتياحهم لهذه الخدمات. موفق ان شاء الله في مسارك العلمي والعملي.
E_2	بالتوفيق ان شاء الله .

نتائج المقابلة:

من خلال هذا العنصر سوف نقوم باستعراض أهم نتائج المقابلة والتي تم استخلاصها بعد تحليل أجوبة إطارات الفرع الولائي للتشغيل بغرداية، من رئيس الفرع مرورا برئيس مصلحة الإحصاء، وقد كان الهدف منها معرفة اثر الإنفاق الحكومي لتسيير منحة البطالة كأحد أدوات السياسة المالية في التخفيف من البطالة في ولاية غرداية.

- ـ من خلال الاجوبة المقدمة يمكن القول ان ولاية غرداية من الولايات التي يمكن تصبح نموذجا للحركية الاقتصادية التي من خلالها وبتضافر جهود الجميع من دوائر تنفيذية إلى مؤسسات وجمعيات مرافقة ومجتمع مدني قوي، التقدم خطوات كبيرة في مكافحة ظاهرة البطالة والحد منها.
- ـ الفرع الولائي للتشغيل بغرداية يشهد هو الأخر حركية نوعية جراء التحولات الاقتصادية التي ساهمت في خلق مناصب عمل لدى المؤسسات الاقتصادية، مما رفع من عدد عروض العمل المودعة لدى مصالح الفرع الولائي وتقسيمها على مستوى الملاحق المحلية التابعة لتراب ولاية غرداية.
- ـ يتضح لنا من الاجوبة انه يمكن لأي طالب عمل تتوفر فيه شروط الاستفادة من منحة البطالة التسجيل في الموقع المخصص من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل وإكمال الإجراءات لغاية حصوله على المنحة.

- ـ عدد المستفيدين من منحة البطالة الى غاية نهاية افريل2024 يعتبر عدد معتبر، و تم ضخ اموال كبيرة من خزينة الدولة من اجل تغطية هذه النفقات، وهذا يدخل ضمن السياسة المالية التي تتخذها الدولة من اجل التخفيف من حدة البطالة.
- ـ منحة البطالة أثرت سلبا على عملية التوظيف على مستوى الملاحق المحلية للتشغيل، نظرا لعزوف طالبي العمل المستفيدين من منحة البطالة عن الوظائف المؤقتة و المعروضة من طرف المؤسسات العمومية والخاصة.
- ـ بعد نضوج منحة البطالة في أوساط طالبي العمل، استطاعت الملاحق المحلية للتشغيل التابعة للفرع الولائي للتشغيل من التحكم الجيد في عملية الاستفادة، بداية من التسجيل الأولي الى غاية الحصول على موعد للاستفادة من المنحة.
- ـ كان للرقمنة التي مست قطاع التشغيل دورا كبيرا في تسهيل الاستفادة من منحة البطالة عن طريق تقديم خدمات ذات جودة لطالبي العمل، مكنتهم من الاستفادة من المنحة دون عناء يذكر خاصة مع مرور الوقت ومعرفة شروطها وكيفية الاستفادة منها،كما ساهمت الرقمنة في تسهيل عمل الملاحق وتخفيف الضغط البشري عليها باستعمال الخدمات عن بعد بواسطة الوسائط الموجودة في موقع الوكالة الوطنية للتشغيل.
- ـ تعتبر منحة البطالة إحدى الوسائل الفعالة التي مكنت الحكومة من التخفيف من البطالة لدى الفئة المستهدفة ، كما ساهمت في إعطاء حركية اقتصادية وتوفير مناخ ملائم وجبهة اجتماعية هادئة يمكن البناء عليها للنهوض بالاقتصاد الوطني، الا ان ذلك لايعفي الحكومة من التفكير في حلول جذرية لمشكلة البطالة من خلال خلق مناصب عمل دائمة وخاصة للكفاءات وخريجي الجامعات عن طريق إنشاء مشاريع استثمارية و توظيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة عددها وكفاءتها ،

نظرا لنجاعتها الاقتصادية وهو ما ظهر جليا في عدة بلدان وخاصة في تركيا وماليزيا كاحدى النماذج للدول السائرة في طريق النمو.

ملخص الفصل الثاني:

حرصت الوكالة الوطنية للتشغيل على مواكبة التطورات الهامة والمشاريع الكبرى التي أطلقتها الدولة الجزائرية، والتي لها بعد تنموي، ناهيك عن البرامج التشغيلية على غرار منحة البطالة التي استحدثت في مارس 2022 بعد قرار السيد رئيس الجمهورية، حيث كان الهدف منها المساهمة في التقليل من معدلات البطالة باستعمال أدوات السياسة المالية المتبعة من طرف الحكومة عن طريق الانفاق العام، والذي تحقق فعليا بالنظر للإحصائيات العامة لنسب البطالة على مستوى الوطن، وولاية غرداية كغيرها من الولايات شهدت هي الأخرى حركية في سوق الشغل وذلك مباشرة بعد أزمة كورونا والخروج من الغلق الذي اثر سلبا على المؤسسات الاقتصادية والخواص بوجه الخصوص، وأدى إلى ارتفاع محسوس في معدلات البطالة في الولاية، إلا أن البعد الاقتصادي الذي تتميز به ولاية غرداية أعطاها دفعا قويا للخروج من الأزمة، خاصة بعد استحداث منحة البطالة التي استفاد منها أكثر من 24978 طالب عمل مسجل على مستوى الملاحق المحلية التابعة للفرع الولائي للتشغيل بغرداية الى غاية 2024/05/02، وهو رقم معتبر ساهم في التقليل من معدلات البطالة بفضل الحركية والديناميكية الاقتصادية التي واكبت هذه المنحة ، مما أعطى مؤشرات ايجابية على سوق الشغل في الوطن بصفة عامة وولاية غرداية بصفة خاصة.

خـــاتمة

خاتمة:

تعد مشكلة البطالة من اكبر المشاكل التي تواجه اقتصاديات دول العالم، نظرا لانعكاساتها السلبية على الحياة اليومية للمواطن وقدرته الشرائية،فقد كان لها انتشارا كبيرا مس دولا عديدة بسبب الأزمات الاقتصادية التي شهدها العلم، وما زال متأثرا بها، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي الحاصل الذي أدى إلى تخلي أصحاب المصانع عن اليد العاملة البشرية وتعويضاها بالآلة ترشيدا لنفقاتهم.

وحتى تتمكن الدول من الحد من انتشار البطالة، اتخذت مجموعة من الإجراءات عن طريق أللجو لسياسات اقتصادية ناجعة، على غرار السياسة المالية التي حظيت باهتمام كبير من طرف المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم الفكرية، فمنهم من اعتبرها محايدة نظرا للعب الدولة دور الحارس، بينما رأى آخرون بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وكون السياسة المالية كغيرها من السياسات تعتمد على مجموعة من الأدوات كالإنفاق العمومي ،السياسة الضريبية والعجز الموازني، التي تعمل على تسهيل مهمتها في كافة الجوانب الاقتصادية وخاصة البطالة التي أصبحت هاجسا يؤرق غالبية دول العالم ان لم نقل كلها.

والجزائر كغيرها من الدول التي عانت من مشكلة البطالة وما زالت تعاني ولو بنسب متفاوتة، لعدة أسباب أبرزها النمو الديمغرافي المتزايد، بالإضافة الى اعتماد الحكومات السابقة على الريع البترولي ، مما يقلل من الفرص الإنتاجية وبالتالي من مناصب العمل ،الا انه وفي السنوات القيلة الماضية والى غاية اليوم تتبنى الجزائر سياسات اقتصادية وتشغيلية ساهمت وتساهم في التخفيف من حدة البطالة، فتشجيع الاستثمار عن طريق دعم السلع المحلية الصنع وترشيد عمليات الاستيراد، بالإضافة إلى اعتماد برامج تشغيلية كبرنامج الإدماج المهني و منحة البطالة المستحدثة مؤخرا، كان له الأثر الايجابي على سوق الشغل في الجزائر،اذ نجد انه وفي سنة 2020 وصلت نسبة البطالة إلى نسبة 17% متأثرة بأزمة وباء كورونا، إلا أن التعافي

خاتمة:

الاقتصادي جراء رفع الغلق ساهم في تخفيض نسبة البطالة الى 15% سنة 2021 لتصل الى 13.8% سنة 2023.

ان الجزائر يمكنها المحافظة على نسب بطالة متدنية إذا اتخذت إجراءات اقتصادية بواسطة أدوات السياسة المالية، بالإضافة إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل توسيع مجال نشاطها لخلق اكبر عدد من مناصب العمل للبطالين وزيادة الإنتاج الوطني عن طريف حمايته ودعمه، مما يؤدي إلى المحافظة على الأرصدة المالية الأجنبية، كل هذا يصب في صالح القدرة الشرائية للمواطن وينتج عنه توازن اقتصادي عام.

اختبار صحة الفرضيات:

لقد استند البحث على مجموعة من الفرضيات حاولنا اختبارها خلال الدراسة واتضح لنا ما يلي:

الفرضية الأولى: والتي تنص على أن السياسة المالية ساهمت في التخفيف من مشكلة البطالة في الجزائر، من خلال توظيف أصول مالية ضخمة لصالح برامج التشغيل، كانت صحيحة وهذا من خلال ملاحظتنا للإحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء في السنوات محل الدراسة، وخاصة بعد التعافي الاقتصادي والخروج من أزمة كورونا.

الفرضية الثانية: والتي تنص على أن واقع التشغيل في الجزائر معقد نوع ما نظرا لارتفاع نسبة الشباب، كانت صحيحة لحد ما فالبرغم من ما بذلته الدولة من مجهودات لأجل دمج فئة الشباب وخاصة حاملي الشهادات في الحياة العملية، من خلال البرامج التي اعتمدتها على غرار جهاز الادماج المهني، مرورا بمنحة البطالة، إلا أن هناك مجموعة من التحديات مازلت تواجهها من أجل التكفل الكامل لهذه الفئة التي تمثل أكثر من 70% من المجتمع الجزائري.

خاتمة:

الفرضية الثالثة: والتي تنص على وجود عدة برامج تشغيلية قامت بها الدولة من أجل التخفيف من حدة البطالة، كانت فعالة لحد بشكل واضح، وهذا ما ترجم في أرض الواقع منذ سنة 2006، بداية بعقود ما قبل التشغيل إلى الإدماج المهني سنة 2008 إلى غاية منحة البطالة في مارس 2022، كلها ساهمت في التخفيف من معدلات البطالة رغم الصعوبات الاقتصادية التي مرت بها البلاد.

الفرضية الرابعة: والتي تنص على أن لمنحة البطالة أثر ايجابي على معدلات البطالة، كانت صحيحة فحسب المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل وفي حوار له مع جريدة الشعب بتاريخ 24 فيفري 2024 صرح بأنه استنفاد أكثر من 2 مليون طالب عمل من منحة البطالة وهذا يعتبر مؤشر ايجابي يدعم الإحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء حول معدلات البطالة منذ استحداث المنحة إلى يومنا هذا.

النتائج:

مما تم تناوله في دراستنا يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- تعتبر السياسة المالية كغيرها من السياسات الاقتصادية أداة تهدف من وراءها الدولة إلى تسيير النشاط الاقتصادي والحفاظ على استقراره.
- مكانة السياسة المالية في السياسة الاقتصادية المعاصرة، جعلت من الدول تستعملها كأداة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي.
- تعتبر البطالة إحدى المشاكل التي أثقلت كاهل اقتصاديات العالم وخاصة الدول النامية منها، بل سببت لها أزمات داخلية كثيرة، لدى وجب الاهتمام بها أكثر للتخفيف من حدتها.

خاتمة:

- استطاعت الجزائر في السنوات الأخيرة التحكم أكثر في نسب البطالة والتقليل من معدلاتها بوتيرة سمحت لها بتجنب تابعاتها، ويرجع ذلك للسياسة المالية المتبعة، بالتوازي مع برامج التشغيل التي ساهمت هي الأخرى في استقرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي.
- من خلال دراسة الحالة التي قمنا بها على مستوى الفرع الولائي للتشغيل بغرداية ومن خلال الإحصائيات المقدمة لنا، تبين أن منحة البطالة كان لها دور فعال في تقليص معدلات البطالة في ولاية غرداية، شأنها شأن باقي ولايات الوطن، إلا أنه يجب مرافقة المستفيدين منها للحصول على مناصب عمل قارة حسب تخصصاتهم العلمية ومستواهم العلمي و الدراسي.

التوصيات:

بناءا على ما تقدم، يمكننا اقتراح بعض التوصيات والتي تقوم على نتائج الدراسة وهي كالآتي:

- ضرورة تكثيف الجهود من قبل الحكومة بغية التقليل من معدلات البطالة، بانتهاج سياسة مالية توسعية تحافظ على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكبرى.
- العمل على زيادة توسيع مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الرفع من عدد فرص العمل ومضاعفة الإنتاجية للحفاظ على استقرار ألأسعار وتجنب معدلات تضخم كبيرة توثر على القدرة للشرائية للمواطن.
- تشجيع العمل ألمقاولاتي لما له من ايجابيات كثيرة، يمكن للشباب الجزائري الاستفادة منها، بالنظر للاهتمام الذي توليه الدولة عبر الشراكة بين الجامعات والوزارات المعنية بهذا المشروع.
- محاولة التخلي عن الحلول الظرفية لمشكلة البطالة، وإعداد خطة طويلة الأمد من أجل ذلك، للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

أفاق الدراسة:

من خلال دراسة العلاقة بين السياسة المالية والبطالة يمكن توسيع وتطوير الدراسة إلى:

- السياسة المالية ودورها في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر.
- منحة البطالة ودورها في رفع القدرة الشرائية للمواطن.
- انعكاسات أسعار البترول على البطالة في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. رمزي زكي ،**الاقتصاد السياسي للبطالة**، دار النشر مطابع الرسالة ،الكويت،1998.
2. مدني بن شهرة ،**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، ط1 ،دار الحامد للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن ،2009.
3. محمود حسين الوادي وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار اليازوري ،عمان، الأردن، 2007.
4. حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار اليسر للنشر والتوزيع ،عمان، 2010.
5. طارق فاروق الحصري، **الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي**، الطبعة الأولى، مصر ،2007.
6. السيد محمد السريتي وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004.
7. سامر عبد الهادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط 1، دار وائل، الأردن، 2013.
8. خالد واصف الوزني وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط9، دار وائل، الأردن، 2008.
9. محمود يونس وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
10. أمل حمدان خفاجة، **أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي**، غزة، 2013.
11. وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي**، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، 2010.
12. محمود حسين الوادي وآخرون ،**الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الميسرة، الأردن، 2009.
13. أحمد الرفاعي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ط 6، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.

14. أنس البكري وآخرون، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل، عمان، الأردن، 2002.

15. عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.

16. وسام ملاك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، ط1، دار المنهل، لبنان، 2000.

17. ضياء مجيد الموسوي،"**الاقتصاد النقدي المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

18. سامر البطرس جلدة، **النقود والبنوك**، دار البداية، عمان، الأردن، 2009.

19. وليد عبد الحميد عايب، "**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**"، مكتبة حسن المصرية، بيروت– لبنان، ط1 ،2010 .

20. محمد جلال مراد، **البطالة والسياسات الاقتصادية**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، د س.

21. رفع شهاب الحمداني ،**نظرية الاقتصاد الكلي**، ط1 ،دار وائل للنشر ، الأردن ،عمان، 2014.

22. علاء فرج الطاهر، **التخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى ،دار الراية ،الأردن، 2011 .

23. عادل احمد حشيش، **أصول المالية العامة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، دون سنة نشر.

24. د.مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن،2009.

ب-المقالات العلمية:

25. نيس سعيدة، **محاضرات في مادة السياسات الاقتصادية**، موجه لطلبة السنة الأولى ماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة حمى لخضر بالوادي قسم العلوم الاقتصادية، 2021-2022.

26. بوزار صفيه. كسيره سمير ،**آثار ظاهرة البطالة على النحو الاقتصادي**،مجلة المناجم ،العدد الأول (1)جامعة الجزائر 3 .الجزائر.

27. مصطفى حيمور وآخرون ، **قياس وتحليل معدلات البطالة في الجزائر**، مجلة دفاتر اقتصادية ، د ع ، تاريخ النشر 12-12-2018.

28. وليد ناجي الحيالي، **دراسة بحثية حول البطالة مقدمة إلى الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك**، 2008.

29. محمد كريم قروف، **السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر**: دراسة تحليلية في الفترة 1999-2011، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، الدنمارك، 2013.

30. مدهون حسين، **العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 1، دراسة قياسية 2014/1980 ،جامعة الجزائر 3 ، 2015 .

31. سومية شهيناز وآخرون، **اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد** الأردني، خلال الفترة 1990/2012 ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس ، 2016.

32. قنوني حبيب وآخرون، "**البطالة والتضخم في الجزائر**، دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990-2013 ،"مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (العدد 11 ،بسكرة، 2014).

33. احمد منظور عطيه وآخرون، **دور السياسة المالية في مواجهة مشكلة البطالة في الاقتصاد الليبي**، جامعة بنغازي المجلد الثاني والأربعون، الجزء الثالث، ليبيا، جوان 2018 .

34. وسام بوقجان وآخرون،"**دراسة تحليلية لآثار جائحة كورونا (covide-19)على معدلات البطالة في الجزائر** " مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 8. ع. 2 (ديسمبر 2021) .

35. موسى كاسحي وآخرون، "**أزمة فيروس كورونا وآثارها على الاقتصاد الجزائري**" مجلة الأبحاث، 6.ع 1، (2021) .

36. فريدة شلوق ،"**واقع البطالة وسوق الشغل في الجزائر الأسباب والتحديات** " ، مجلة الباحث الاجتماعي ع 13 ،(2017) .

37. غانم حيطي وآخرون، "**الاقتصاد الجزائري بين الأزمة الهيكلية والأزمة الصحية** "، مجلة دفاتر برواكس11. ع 1 ،(2022) .

38. غانم عبد الله وآخرون، "**اجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر" (المساهمات وأوجه القصور)** ،ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة المسيلة ، خلال الفترة 15/16 نوفمبر، 2011.

ج- رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

39. مسعودي زكرياء، **تقييم فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل**، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، تخصص العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر، 2019.

40. كوثر زيادة، **واقع سياسات التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر حول المخطط الخماسي 2010-2014**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم البواقي 2017-2018.

41. سمية بلقاسمي، **إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016-2017.

42. سليم عقون ،**قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر**، جامعة فرحات عباس، سطيف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، السنة 2010/2009 .

43. نذير ياسين، **اثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة(1970-2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر03 ،2012.

44. خلوط فوزية، **دور السياسة المالية في تحقق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة(دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004/2003.

45. ايمان بن زروق، **التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD غير منشورة، شعبة اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2020-2021.

د- الجريدة الرسمية:

46. المرسوم التنفيذي رقم 77/06 المؤرخ في 17 محرم 1427 هـ الموافق إلى 18 فبراير 2006 وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

47. قانون رقم 21-16 يتضمن قانون المالية لسنة 2022، الجزائر ، المطبعة الرسمية، 2021.

48. المرسوم التنفيذي رقم 22-70 المتعلق بشروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها، الجزائر، المطبعة الرسمية، 2022.

49. المرسوم التنفيذي رقم 22-254، المؤرخ في 02 يوليو سنة 2022، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 22-70 المؤرخ في 10 فبراير سنة 2022، يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها، ع، 46، ج، ر، تاريخ 2022/07/02.

50. المرسوم التنفيذي رقم 23-60 مؤرخ في 26 جانفي 2023، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 22-70 المؤرخ في 10 فبراير 2022 الذي يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها، ع 05،ج،ر، 29.01.2023.

51. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 فبراير 2022 يحدد كيفيات دفع منحة البطالة، الجزائر، المطبعة الرسمية 2022-2024.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

52. Janine Beroud et d'autres ,**dictionnaireéconomique et social** , paris, France, 1981.
53. Jalil Totonch, « **Macroeconomic theories of inflation** », International conference on economics and finance research, Vol 4, IACSIT Press, Singapore, 2011.
54. Frederic Mishkin, **« Monnaie, banques, et marchés financiers »**, 8ème édition, Université de Columbia, Etats Unis, 2007.
55. Philip-A-kleim ,**the management of market.oriente** ,belmont ,California,1973.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

56. **التضخم: ما هو؟ ولماذا ترتفع أسعار السلع والخدمات؟**، https://www.bbc.com/arabic/business-62635874، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/26، على الساعة 19:05.
57. **ما المقصود بـ "منحنى فيليبس"؟ وما علاقته بالتضخم والبطالة؟**، **https://www.cnbcarabia.com/107362**، تاريخ الاطلاع 2024/05/26، على الساعة 21:00.
58. الديوان الوطني للإحصاء، https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327، تاريخ الاطلاع 2024/05/18، على الساعة 13:00.
59. الموقع الالكتروني للتسجيل والاستفادة من منحة البطالة :http: //menha.anem.dz– تم الاطلاع عليه في2024/05/1.

الملاحق